## الفصل الثانى

# الإستجابة العربية

تكتسب القدرة على التكيف الخلاق مع الموجات التاريخيـة، والتحـولات العالمية أهمية قصوى باعتبارها إحدى المهارات الأساسية للثقافة السياسية وخاصة في لحظات الانتقال التي يغلب فيها على الحركة الدوليـة قـدراً هائلاً من التغير والديناميكية إذ تبدو أدق الحسابات السياسية عاجزة عـن التواؤم الكامل مع هذه المتغيرات وحركتها الدافقة بما يجعلها في حاجـة دائمة لإعادة النظر من أجل التكيف المرن والخلاق معها. ومـن وجهـة نظرا العقلانية العربية " فإن مرونة التكيف إنما تقاس بأمرين متلازمين:

**الأول** : هو دقـة الاستشعار، وعمق القراءة ومـن ثـم حسـن التوجـه وسرعته أيضاً إزاء ما يعتبر موجات تاريخية، أو تحولات سياسـية على النحو الذي يعظم من الفرص التي تتيحـها هـذه التحـولات ويقلص من مخاطرها لتأتي محصلة عوائدها وتكلفتها إيجابية.

**أما الثاني** فهو جماعية القراءة ومن ثم وحدة التوجه بين أوطـان الأمـة، وتيارات وعيها على النحو الذي يكفل انضباط إيقاع حركـة هـذه الأوطان / الدول العربية نحو هذه التحـولات ومـن ثـم يقلـص التناقضات الداخلية والأعراض الجانبية لهذه التحـولات ويضمـن الانسجام والتماسك لهذه الدول، وهو ما يصب في خانـة تقليـص التكلفة ويؤدي في النهاية إلى تأكيد إيجابية المحصلة.

غير ان تأمل الواقع العربي يكشف عن قدرته المحدودة عملياً على هـذا الصعيد سواء في الإطار الوطني، أو القومي حيث عمليات التكيـف مـع البيئة الدولية غالباً ما تأتي بطيئة وغير حثيثة وليـدة القسـر لا الفـهم، الضرورة لا الخيال، مرتبطة بالدفاع السلبي عن الذات وليـس المبـادرة

الإيجابية نحو المستقبل وهو الأمر الذي يفسر كثيرا من الأزمات المثارة بين النظام العربي والنظم الإقليمية المحيطة به، أو بينه وبين النظام الدولي، وقبل ذلك الأزمات المتفجرة داخل النظام العربي ذاته، حيث تتخذ الاستجابة العربية السياسية بفعل التكيف غير الخلاق أنماطا سلبية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية والتناقضات الداخلية مثل الاستئساد الهش شديد التكلفة، أو الخضوع غير المبرر والرفض القاصر، والتحول السريع، والحماس المتعجل واللامشروط إزاء موجات تاريخية أو تحولات سياسية ما وبما لا يحقق النتائج المرجوة في النهاية على صعيد ضبط هياكل العوائد والتكلفة لهذه الأنماط من الاستجابة فتأتي محصلتها سلبية، أو على الأقل صفرية.

ولا شك أن مثل هذه الأنماط السلبية من الاستجابة إنما تعكس نمطا من الثقافة السياسية يفتقد للعقلانية التاريخية وما ترتبه من موضوعية وتجانس، ويقوم في المقابل على العاطفية والوجدانية الزاخرة بالانقطاعات والقابلة للانقلابات في الرؤى والمواقف، وجميعها سمات ثقافة "تقليدية" تقوم في الجوهر على النموذج المعرفي الكلاسيكي والذي يفتقد لشكية وتجريبية وإنضباط النموذج المعرفي الحديث ومن ثم موضوعيته وتجانسه واستمراريته وتماسكه، وهو فقدان لا يعوض عنه مجرد حشد أجهزة الكمبيوتر، والاتصال بشبكات المعلومات والذي لا يعني على المستوى العملي إلا القدرة على التوظيف النفعي لثمار العلم أو منتجاته دونما إنتماء إلى الروح الحديثة التي صنعها هذا النموذج نفسه والذي أبدع هذه الثمار والمنتجات قبل أن يفرز من خلالها تأثيراته في أنماط إنتاج المجتمع وقوالب تنظيمه وأشكال تعبيره السياسي، وجميعها مستويات لتجلي الروح الحديثة التي تمتد من الشكية التجريبية، إلى الاقتصاد الصناعي، إلى التنظيمات المجتمعية القائمة على الروح الفردية والانقسامات المهنية والطبقية لا الإدماجية القائمة على الانقسامات البيولوجية العرقية والدينية، وصولا إلى الأشكال الحوارية في الممارسة

السياسية. فعندما تغيب هذه التجليات جميعاً لصالح أخرى نقيضه تجسدها إنماط إنتاج زراعية أو رعوية، وتنظيمات اجتماعية تقوم على إدماجية تغيب الروح الفردية وتقمع الشعور بالفردانية وتعلى من الانقسامات البيولوجية العرقية والدينية والقبلية، وصولاً إلى أحادية مهيمنة أو تسلطية قاهرة على مستوى البناء السياسي نصبح أمام حالة توظيف مراوغ لمنتجات العلم الحديث وليس أمام حالة استلهام وممارسة لنموذج معرفي حديث والحالة الأخيرة ربما تكون هي الأكثر تعبيراً عن الواقع العربي الراهن والتي تعوزه القدرة على التكيف الخلاق مع مشاهد الزمن المتتالية وصور العالم المختلفة على النحو الذي يعمق تناقضاته الداخلية، ويثير أزماته الخارجية.

ولعل الصراع العربي – الإسرائيلي في نشأته التاريخية وتحولاته الاستراتيجية طيلة القرن العشرين وحتى العقد الأول من خلفه الحادى والعشرين، يبقى الأكثر تجسيداً لضعف القدرة العربية على التكيف الخلاق، وهو ما يمكن ملاحظته على مستويين أساسيين: أحدهما تاريخى يتعلق بالمنظور العام او البيئة الحضارية الواسعة التى دار فيها الصراع، والآخر سياسى يتعلق بنمط الإدارة العملية للصراع نفسه.

**أولاً: الإستجابة التاريخية:** نشأ الصراع بين الصهيونية والقومية العربية أساسا، وتمت ممارسته فى إطار صراع الحداثة والتقليد، وحسمت نتائجه فى المعارك الأولى عام ١٩٤٨، كما تقضى السنن التاريخية لصالح الحديث وعلى حساب التقليدى. وفى هذا الصراع لم تكن فلسطين سوى الرمز القادر على حشد الأفئدة، وتغذية الأسطورة الدينية الملهمة للوعى اليهودى، فأى مكان آخر بالعالم لم يكن ليحفز المشروع الصهيونى، الإستيطانى القومى العلمانى، بالقدر نفسه من الكفاءة لأنه كان سيفتقد مقومات الجاذبية التوراتية لفلسطين.

وقد أدى قيام اسرائيل الى ما يمكن تسميته بـ "ذبول الإنسانية العربية" أمام الهجمة الصهيونية على فلسطين والصراع الذى دار بعدها وبسببها على كل المستويات وعلى نحو كان مرهقا جدا وضاغطا جدا نفسيا وأخلاقيا على الإنسان العربي في شتى مجتمعاته المحلية وإن بدرجات مختلفة، بل يمكن القول أن الإنسان العربي أمام ضغوط الصهيونية وإسرائيل وإحباطات المواجهة العسكرية معها والشعور بالإفلاس الاستراتيجي إزاءها قد تولدت لديه عقدة حقيقية أرهقته وأرقته برغم محاولته للتعالي عليها والسخرية منها في مرحلة الصراع الأولى، ولدرجة يمكن معها التأكيد على أنه قد دخل العالم المعاصر محبطا بسبب إسرائيل والتحدى الذى جسدته على كافة المستويات وما كشفت عنه من فجوة نوع حقيقية بين المدنية الغربية الحديثة التي أسست لإسرائيل، والتقليدية التي واجه بها العرب إسرائيل والتي ربما ضاعف من تأثيرها الحقيقي على نحو مبالغ فيه عمق الشعور العربي بالمرارة والهزيمة إزاء التجربة الاستعمارية نفسها التي مثلت جذرا للهجمة الصهيونية، بقدر ما كانت الأخيرة امتدادا طبيعيا للحركة الإستعمارية وإستراتيجية تحركها، وهو شعور بلغ في عمق مرارته وهيمنته حدا ربما كان كابحا للشعور النقيض بالقدرة على المواجهة، وهي مواجهة كان يمكن لها أن تكون مفيدة بقدر ما هي ضرورية.

فعلى نحو ما تثيره مولدات الالتصاق في الدم البشري من دافعية لإفراز أجسام مضادة، وما تثيره الجراثيم والميكروبات في الجسم عامة حين تغزوه من حوافز لمقاومتها تستمر فعاليتها طويلا، وقد تكسب الجسم مناعة نهائية ضدها كان يمكن للعرب الاستفادة من الصراع مع إسرائيل التي مثلت تحديا للمدنية العربية، في تسريع إيقاع مشروع الحداثة العربي كآلية لردم فجوة النوع التي قامت عليها إسرائيل باعتبارها حافزا أو مثيرا لعوامل التغيير والتحديث الداخلية إلا أن ذلك لم يحدث لأن الاستجابة العربية كانت دائما منحازة في تفسيرها لطبيعة الصراع العربي –

الإسرائيلي إلى التفسير الخارجي / الظاهري الذي اعتبر هذا الصراع في بدايته ونهايته مؤامرة مفروضة من الحضارة الغربية الرأسمالية، فنزع عنه أهم متطلبات مواجهته داخليا، ونزع عن العرب بالتالي أهم مسئولياتهم التاريخية عن فجوة النوع مع إسرائيل ما دام الصراع معها في كل دوافعه ومحدداته هو جزء من التوازن، أو عدم التوازن الاستراتيجي العالمي محكوم في النهاية بغلبة الموجة التاريخية العالية للمشروع الإمبريالي الغربي.

ولاشك أن هذا النموذج التفسيري الغالب على الفكر العربي حتى نهاية الستينيات، على الأقل، قد حيد القدرات العربية في هذا الصراع وقلل من فعالية استجابة المجتمعات العربية لهذا التحدي والتي جاءت في معظمها استجابة سياسية سلبية تمثلت بالأساس في بروز أنماط من العسكرة في دول عربية عديدة وخاصة تلك المحيطة بإسرائيل والمنشغلة بالصراع معها على صعيد عملية بناء الدولة الوطنية بعد رحيل الإستعمار أو في سياق النضال ضده إذ مالت هذه المجتمعات جميعها تقريبا إلى بناء إنماط شتى من النظم العسكرية المختلطة بتجليات يسارية وقومية في الأغلب مورست كلها على أرضية ثقافية مدنية هشه ومستوى متدنى من العلم والتكنولوجيا ومن أنماط التنظيم الإجتماعى والقانونى وبناء المؤسسات أسهم فى ترسيخ تقليدية المجتمعات العربية وإنغلاقها بدرجات متفاوتة حتى تلك التى كانت قد رفعت إيديولوجيا القومية العربية بكل جاذبيتها وتقدميتها إذ تم تأجيل كثير من أهداف التنمية الإقتصادية وكل متطلبات التحديث العلمى والإجتماعى والقانونى، ناهيك عن شروط التحول الديمقراطى بذريعة المواجهة مع إسرائيل وتحت ضغوط اللحظة التاريخية الممتدة والتى جسدها شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة" وهكذا غابت الإستجابة التاريخية الأعمق للصراع باعتباره تحديا للمدنية العربية والتي لم تتحقق ولم يتم إدراكها، اللهم سوى في مصر ولم يكن ذلك بشكل كاف لأن الاستجابة المصرية / الناصرية للتحدى احتوت على عناصر

تاريخية مدنية، وأخرى سياسية شعبوية ما جعل المشروع الناصرى مفتقدا في الحقيقة للتجانس الداخلي بين عناصره التي بدت منحازة للجوانب الاجتماعية – الاقتصادية على حساب التنمية السياسية فبدأ المشروع انفتاحيا تقدميا في بعض عناصره، وانغلاقيا تقليديا في عناصره الأخرى.

ولقد بدى هذا التناقض بشكل سافر في المفارقة التاريخية للمشروع الناصري بين خطاب سياسي متشدد في مواجهة إسرائيل من ناحية، وانعدام الرغبة الحقيقية في قتالها من ناحية أخرى ذلك أن عبد الناصر كان مدركا لفجوة النوع هذه ويسعى إلى ردمها كوسيلة مثلى لحسم هذا الصراع بتنمية الجوانب الاقتصادية – الاجتماعية وصولا لتحديث مصر، ولكنه لم يستطع المجاهرة بهذه الحقيقة التي أدركها حتى لا يصدم رأيا عاما شعبويا في خطابه القومي المعادي لإسرائيل فاضطر بذلك لممارسة التصعيد السياسي – الإعلامي معها وصولا إلى المواجهة العسكرية غير المرغوبة ونتائجها المعروفة بين قوة منظمة محترفه تحارب بالعلم العسكري وأخرى كانت لا تزال تقليدية ترتكز على تاريخ إنساني مديد وروح وطنية وثابة وتفاؤل سياسي مفرط دونما احترافية لم يسعف الزمن مصر لترسيخها آنذاك.

ويبدو أن نكسة ١٩٦٧م كانت حاسمة فى هذا الصراع حيث تأكدت هزيمة المشروع القومى العربى فى صورته الكلاسيكية أمام المشروع الصهيونى، وكان كل ما جرى بعد ذلك، ليس إلا إعترافا بالهزيمة التى كان من نتيجتها تأكيد الوجود الإسرائيلى كدولة ذات مرجعية قانونية ممثلة فى قرار التقسيم لعام ١٩٤٧م، تحوز نحو ٥٥% من أرض فلسطين التاريخية، ومدعومة كذلك بمرجعية قوة نالتها بإنتصارها العسكرى فأضافت اليها نحو ٢٣% أخرى من أرض فلسطين لتبلغ نحو ٧٨% منها، ويبقى الصراع العربى معها يدور فقط حول ٢٢%.

وكرد فعل للهزيمة، وبدلا من مراجعة نقدية كانت مطلوبة، اندفعت الثقافة العربية الى موجة من الغضب اذ تم قراءة الموقف / الهزيمة على عجل كنتيجة لخلل يكمن فى ضعف همة وشجاعة السلطات العربية آنذاك، ومن ثم فالحل كان بسيطا ولا يتطلب بالضرورة هذه العمليات المعقدة من التحديث الذى كان مطلوبا فى القلب والجوهر، وعند القاعدة ما كان يفرض صياغة مشروع قومى للنهوض الحضارى يفترض التطوير العلمى، والإنفتاح السياسى، والتحرر الثقافى، وواقعية الرؤية التاريخية، بل كان يكفى لتحقيقه مجرد الإنقلاب على السلطة القائمة ومرجعيتها الفكرية المأزومة واستبدالها بمرجعية أخرى صلبة تثير الهمة لدى النخبة الحاكمة الجديدة لمواجهة العدو بشجاعة أكبر وحماسة أعلى.

وقد أدى ذلك الفهم الى تحويل حال الإنقسام الموروث داخل الكتلة المجتمعية العربية بين التيار الحداثى ونقيضه السلفى منذ القرن التاسع عشر، الى حالة إستقطاب مزمنة بين المرجعيتين وصاغ الجدل حول كل قضايا الواقع العربى تقريبا فى ثنائيات متقابلة تعكس فى كل تكراراتها إحدى المرجعيتين على طرف ما من محور الاستقطاب بينما تعكس المرجعية الأخرى على الطرف المقابل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بدءا من القضايا ذات الطابع الثقافى كالنهضة والهوية وبعضها الآخر ذا الصبغة السياسية حيث الإشتباك بين الشورى والديمقراطية، وصولا الى ثنائية القومية والإسلامية. وعلى صعيد الصراع العربى ـ الإسرائيلى تحديدا انقسمت المجتمعات العربية بين الايدولوجيا القومية / الحديثة ربيبة عصر التحرر القومى التى حملت عبء الصراع منذ البداية حتى تعثرت خطواتها مع الهزيمة، وبين الإيديولوجية الإسلامية السلفية التى ادعت قدرة أكبر على مواجهة اسرائيل.

واذا ما أخذنا الحالة الفلسطينية نموذجا للإستجابة العربية، نجد انه وحتى وقوع الهزيمة كانت استجابة ياسر عرفات للصراع مع اسرائيل قومية

وعلمانية، بل أنه بعد الهزيمة مباشرة، قام بإعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، وأطلق سلسلة من العمليات الفدائية والدبلوماسية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ولكن بعد قمع إريل شارون لأعضاء المنظمة فى غزة عام ١٩٧١م كون الشيخ أحمد ياسين حركة اسلامية أسماها "المجمع" والتى بدأت برنامجا إجتماعيا يماثل برنامج الإخوان المسلمين فى مصر، وأنشأ المجمع إمبراطورية خيرية فى القطاع تتكون من مستوطنات ومراكز لإعادة تأهيل المدمنين، ونوادى للشباب، واستعدادات رياضية، وفصول لتحفيظ القرآن الكريم تدعمها الزكاة ودول الخليج الغنية، واسرائيل نفسها التى كانت تأمل فى تقويض منظمة التحرير بدعمها للمجمع حيث ان الشيخ ياسين فى هذه المرحلة لم يكن يهتم بالكفاح المسلح ضد اسرائيل. فقد كان مصلحا إجتماعيا يريد أن يدخل ثمار التحديث على اللاجئين فى غزة من خلفية اسلامية[٢١].

وعلى العكس جاءت إيديولوجية جماعة الجهاد الإسلامى، التى هى شبكة فدائية مختلفة، عن المجمع، وتماثلت مع تنظيم الجهاد فى مصر، فقد طبقت إيديولوجية سيد قطب على المأساة الفلسطينية التى فسروها من وجهة نظر اسلامية فاعتقدوا أن المجتمع الفلسطينى فى الوقت الراهن مجتمع جاهلى، ونظر أعضاء الجماعة لأنفسهم على انهم طلائع تقاتل "ضد قوى الصلف والعدو الإمبريالى فى جميع أنحاء العالم". وخلافا للمجمع فقد كانت الجهاد مهتمة بالمعركة المسلحة مع اسرائيل وكانت أهدافها دينية، فمثلا قام نشطاؤها فى أكتوبر عام ١٩٨٥م بإلقاء القنابل اليدوية على مجموعة من المدنيين والجنود أثناء الإحتفال بالمجندين الجدد عند الحائط الغربى قتل فيه أحد آباء المتطوعين الجدد وكانت المنظمة آنذاك قد انتشرت فى غزة وأنحاء من الضفة الغربية[٢٢].

وقبل أن تندلع إنتفاضة الحجارة فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧م وانتشرت من غزة لتشمل القدس والضفة الغربية، كان جيل كامل من الفلسطينيين قد ولد

ونشأ بعد عام ١٩٦٧م فى تلك الأراضى فى ظل الإحتلال الإسرائيلى، وقد نفذ صبرهم من المنظمة التى لم تستطع الحصول على استقلال فلسطين، وأحبطهم الإذلال اليومى والمعاناة التى يلقونها فى ظل قوة أجنبية قامعة وغاشمة.

وباندلاعها تكونت منظمة حماس "حركة المقاومة الإسلامية" التى قاتلت ضد كل من الإحتلال الإسرائيلى والحركة القومية الفلسطينية، فكانوا يقاتلون العلمانيين من أجل الروح الإسلامية لفلسطين، والتحقت حشود الشباب بحماس وكان كثيرون من هؤلاء من معسكرات اللاجئين إلا أن بعضهم كانوا موظفين أو اعضاء الطبقة الوسطى وكانت حماس حركة عنيفة ولدها القمع وتصاعدت أعمالها بعد قتل ١٧ مصليا فلسطينيا فى الحرم القدسى فى ٨ أكتوبر عام ١٩٩٠. وبدافع الخوف من الإبادة هاجمت حماس أيضا الفلسطينيين المتهمين بالتعاون مع اسرائيل"[٢٣].

ومثل جماعة الجهاد الإسلامية، رأت حماس الصراع العربى – الإسرائيلى من منظور دينى، واعتقد أعضاؤها ان المأساة الفلسطينية حدثت لأن الناس أهملوا دينهم، وأنه ليس باستطاعة الفلسطينيين التخلص من الحكم الإسرائيلى سوى بالعودة الى الإسلام. وأعتقدت حماس أن نجاح اسرائيل يرجع الى العقيدة اليهودية وان إسرائيل مكرسة لتدمير الإسلام. ومن ثم فقد قالوا أنهم يخوضون حرب دفاع عن النفس وخصوصا بعد أن قام باروخ جولدشتاين بمذبحة المصلين فى الحرم الإيراهيمى إذ أقسمت حماس على الثأر لكل فرد منهم، وانتظر النشطاء حتى حداد الأربعين ثم قاموا بقتل سبعة اسرائيليين فى هجوم إنتحارى بالقنابل فى "أفولا" فى قلب اسرائيل لا فى الأرض المحتلة، وبعد اسبوع واحد قتل انتحارى آخر خمسة اسرائيليين فى حافلة، فقد ولد العنف عنفا مضادا"[٢٤].

ولأن المرجعية السلفية لم تستطع الإنتصار تماما لا فى داخل فلسطين تحديدا، ولا فى محيطها العربى، على نقيضتها الحديثة ولكن المأزومة، ولم تأتى من ثم بسلطات جديدة الى الحكم الا فى بعض الدول القليلية جدا، بينما صعدت الى سطح المعارضة النشطة والقوية فى أحيان قليلة من داخل إطار الشرعية، وكثيرة من خارجه، فقد أدت هذه القراءة من ثم الى تشطير المرجعية الثقافية للكتلة العربية الى كتلتين شبه متعادلتين رمزيا وعمليا إحداها حداثية وإن ظلت فوقية تضم التيار القومى المأزوم، واليسارى المتداعى، والليبرالى النحيل. والأخرى سلفية تجسدها التيارات الإسلامية فى شتى نزوعاتها المعتدلة والمتطرفة، وصولا الى تلك التيارات العدمية التى تلتحف بمعطفها أو تحاول ذلك. ومع نزاعاتهما المعروفة التى تصل الى حد الثنائيات الضدية المتقابلة دوما راحت رؤيتهما للتعامل مع الصراع العربى ــ الإسرائيلى تفترق الى الثنائية نفسها بين:

- مرجعية قانونية / حداثية تسعى الى وتعمل فى إطار ومنطق الحل الوسط التاريخى، ولكنها لفرط أزمتها البنائية وتلفيقيتها المراوغة تعجز بشكل متنامى عن فرض منطقها على الطرف الآخر فى الصراع كنتيجة لفشلها فى تنمية مجتمعاتها وما يقود اليه ذلك الفشل من تزايد فى الإختلال القائم بين الطرفين على صعيد التوازن العسكرى / الإستيراتيجى، ومن ثم العجز عن خوض حرب مسلحة نظامية من ناحية، وعن خوض صراع شامل سياسى ودبلوماسى وإعلامى يتم من خلاله تحييد التفوق العسكرى الإسرائيلى من ناحية أخرى ما يقودها الى حافة الجمود ويودى بها الى الفشل.

- ومرجعية دينية / تاريخية استمرت تؤكد على الحلول الجذرية وتمعن فى المنهاجية التصادمية التى لا تزال ترى الصراع على الوجود لا الحدود، ومن ثم لا تقبل سوى بإزالة الوجود الإسرائيلى مع ما يفترضه

ذلك من رفض كل جهد سلامى وكل حل وسط يستند الى الشرعية القانونية، أو يقود الى الإعتراف بوجود اسرائيل، أو لايسمح باسترجاع فلسطين التاريخية التى كان صلاح الدين الأيوبى قد انتزعها سلفا من الصليبيين. هذه المرجعية لا تحوز المقدرات السياسية، والإقتصادية لنقيضتها، وان حازت على أفئدة قطاع واسع فى الكتلة المجتمعية العربية وعلى جموع شعبية تمارس كثيرا من تجلياتها الأخلاقية والسلوكية والطقوسية فى الملبس ونمط الحياة، وتتجاوب مع رؤاها السياسية وتمدها من ثم بقدرة هائلة على التجنيد حتى أعلى مستوياته "الإستشهادية" حيث تتميز هذه المرجعية / الكتلة بالشجاعة الفردية، والفعالية الشديدة، ولكنها تفتقد لمنهاجية الفعل، وللقدرة على الإحتشاد المنظم العقلانى، ولشرعية الحضور اللهم إلا فى أحيان نادرة إذ تعمل تحت ضغوط نخبة الحكم فى كل الأحوال، ومن موقع المعارضة غير الشرعية فى أغلب الأحيان.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى فى المجتمعات العربية المعاصرة وهى أن المرجعية السائدة التى تحوز مقومات الفعل لا ترغب فيه ولا تلجأ إلا للطرق المستأنسة تماما، والمألوفة لدى الخصم التاريخى الذى تكونت لديه ذهنية مستقرة، بفعل ممارسات نصف القرن الماضى، عن العالم العربى جوهرها العجز. بينما لا تملك المرجعية السلفية وتياراتها الإحتجاجية شديدة الفعالية والرغبة فى الفعل مقوماته الشاملة، ولا قاعدة الإنطلاق الأساسية اليه، كما لا تعرف تقاليده المنهجية والحضارية التى يعتد بها عالمنا المعاصر، وقد قادت تلك المفارقة العالم العربى الى حافة الجمود، ومكن اسرائيل من الإستئساد والغطرسة، وجعل القضية الفلسطينية تبدو غير قابلة للحل.

وعندما حاول العقل السياسى العربى الهروب من هذه المفارقة الى الأمام، محاولا التكيف مع منطق جديد للصراع بين العرب واسرائيل لا يبقيه

بالضرورة كصراع إجتماعى تاريخى ممتد على الوجود بين مشـــروعين حضاريين متناقضين، وانما يحيله الى مجرد صراع سياسى بين دولتيـــن، حيث نظر العرب الى أوسلو بعد مدريد على أنها محطات تقترب، وتبتعد على طريق "الحل الوسط التاريخي" لصراع على الحدود بيـــن اســـرائيل وفلسطين بالأساس، فإن اسرائيل هى التى أعاقت هذا التحول الفكـــرى / السياسى بخروجها على خط مدريد، وإنقلابـــها علـــى أوســـلو، ووأدهـــا لخريطة الطريق، على كل مثالبها وتعقيداتها وبطء إيقاعاتها، وقيامها ببناء الجدار الفاصل، ومن ثم خروجها على منطق الحل الوسط التاريخى القائل بتأسيس دولة فلسطينية الى جوار دولة اســـرائيلية فـــى إطـــار التعـــايش المشترك بينهما، والعلاقات الطبيعية بين العرب واسرائيل، فلا الجغرافيـــا السياسية التى تسعى اسرائيل الى فرضها منذ نحو العقد، ولا الجغرافيـــا الطبيعية نفسها تسمح واقعيا بقيام دولة فلسطينية على أقل من ٢٢% مـــن أرض فلسطين تحت الإنتداب، وهى المساحة التى تريـــد اســـرائيل فـــى التصور الليكودى ــ الشارونى استقطاع ٤٠% منها للإبقاء على أحزمـــة المستوطنات القائمة الآن وخاصة فى الضفة الغربية، ولحســـاب الطـــرق الإلتفافية التى تريد بها حصار وخنق الكيان الفلسطينى، أو حتى لحســـاب الجدار العازل، أو بعض النقاط الأمنية لضمان الأمن الإسرائيلى.

ومع الخروج الإسرائيلى على الحل الوسط التاريخى نكون بصدد العـــودة، ومن موقع أكثر ضعفا ترسخ عبر ستة عقود، الـــى منطـــق المشـــروع الصهيونى الذى يمكن وصفه فى الحد الأدنى، ودون الوقوع فـــى إســـار الخطاب الدينى، بأنه غير محدد الملامح، وأيضا الى منطـــق المشـــروع القومى العربى ابتعادا عن هيمنة الصبغة الفلسطينية التى سادت مرحلـــة الحل الوسط التاريخى للصراع العربى ــ الإسرائيلى. وهو ما يؤكد، فـــي اعتقادنا، الفشل العربي في التكيف مع الصراع العربي – الإسرائيلي على المستوى التاريخي.

**ثانيا: الإستجابة السياسية:** وتكشف عن قصور أعمق في القدرة العربية على التكيف تجسد على نحو واضح في هيمنة الأحادية أو ما نسميه "استراتيجية الخيار الوحيد" على التعامل العربي مع إسرائيل طيلة نصف القرن الماضي. فهذه الأحادية عندما تسود ويتم استبعاد كل الخيارات المتاحة لصالح خيار وحيد فإنها لابد وأن تقود الواقع إلى الجمود عندما تعوزنا القدرة على فرض هذا الخيار. وبالذات عندما يتعلق هذا الخيار بقضية كالحرب، أو السلام حيث الحرب خيار بالغ الخطورة يحتاج إلى شروط موضوعية على رأسها القدرة الاستراتيجية الشاملة، وكذلك السلام خيار بالغ الأهمية يتطلب شروطا جوهرية على رأسها الإرادة السياسية للطرف الآخر ومدى قبوله للسلام والمزاج النفسي العام لدى فاعلياته وعمق اقتناعها بهذا السلام ومن ثم فإن أي، بل وكل، حركة سياسية وطنية أو قومية تفرض على نفسها مسبقا خيارا وحيدا سواء كان الحرب أو السلام أو أي خيارات أخرى أساسية فإنها في الوقت نفسه تسير بأقدامها إلى حافة الجمود والفشل. وفي سياق الصراع العربي – الإسرائيلي يمكننا ملاحظة هذه الأحادية وما أدت إليه من جمود وعبرت عنه من قصور في التكيف خلال مرحلتين أساسيتين تفصلهما مرحلة انتقال قصيرة:

**المرحلة الأساسية الأولى:**

وتمتد بين عام ١٩٤٨م الذي شهد هزيمة العرب العسكرية، والإعلان الرسمي عن قيام دولة إسرائيل والبداية الرسمية للصراع التاريخي الاجتماعي الممتد والأشهر في القرن العشرين بين العرب وإسرائيل، وبين عام ١٩٩١م الذي شهد في نهايته مؤتمر مدريد للسلام أعقاب حرب عاصفة الصحراء بين التحالف الدولي الأمريكي المدعوم عربيا وبين القوة العراقية الغازية للكويت. وفي هذه المرحلة الطويلة نسبيا تمحور الموقف العربي العام من الصراع حول إيديولوجيا "التحرير" التي أعلنت بصراحة

هدفها في "حسم الصراع" و "تحرير الأرض" من خلال القوة حيث 'ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" ومن ثم "فلا صوت يعلو على صوت المعركة".

وبالفعل لم يعلو صوت على صوت المعركة الذي رفعه أطراف معسكر إيديولوجيا التحرير والذين مثلوا كل فعاليات الطرف العربي في هذا الصراع بدءا من مصر قاعدة هذا الطرف وكتلته الرئيسية وسوريا جناحه الأيسر في اتجاه لبنان صدره الأدنى ولحمة تماسه، والأرض المحتلة في بطنه الرخوة وحتى الأردن جناحه الأيمن والذي ربما فكر داخل نفسه وراودته هواجس نغمات نشاز عن صوت المعركة ولكنه لم يستطع أن يجاهر بها فلم تتحول إلى أصوات، وبالقطع إلى مواقف.

وعندما وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧، لم يكن أمام العرب في الفترة بين ٦٧ – ١٩٧٣م وخاصة مصر فى القلب وسوريا في يسارها سوى الانشغال بمعركة التحرير بحشد كل القوى والموارد لصالح نصر تحقق استراتيجيا في حرب أكتوبر ربما أعاد الكرامة ولكنه لم يحرر الأرض رغم أعبائه الفادحة. فمقابل العسكرة التي أصابت جل مجتمعاتنا العربية أو أهمها على الأقل أملا في حرب لم نعلنها، ثم أنهزمنا فيها عندما خضناها، وعندما حاولنا استدراك الهزيمة كان النصر غير كاملا، ولا متصورا له أن يكون كاملا بينما كان شديد التكلفة الى حد أنه أكل أخضرنا وأتى على يابسنا لسنوات طوال، كانت إسرائيل تستعد للحرب دون عسكرة، وتدعى الرغبة في السلام دون مصداقية، وتمارس التنمية دون كلل، أي أنها فعلت كل شئ في الوقت نفسه فتمكنت من الانتصار في الحرب، ومن المناورة بالسلام ومن تحقيق التفوق العسكري في كل الأوقات.

ولم تكن معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية بعد نحو ست سنوات من حرب أكتوبر سوى إعلان عن عمق الإرهاق الذي سببته المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وعمق الرغبة في تجاوز حالة الصراع، وخاصة بعد أن كانت إسرائيل قد ولجت إلى العصر النووي بعد هزيمتها

الاستراتيجية غير الكاملة بالسلاح التقليدي الأمر الذي مثل استئنافا لعمل وضغوط فجوة النوع التي حشدت مصر والعرب من حولها كل طاقاتهم لردمها أياما قليلة وفي سياق بدا استثنائيا لأنها، أي مصر، والعرب من حولها كانوا قد أضاعوا زمنا طويلا – على الأقل ربع القرن – في صلب القرن العشرين بكل تحولاته الدافقة بموجات المعرفة والحرية وإعادة التنظيم دون فعل شئ في مواجهة عدو يفعل كل شئ.

ثم عادت مصر لتكرر الخطأ حيث استمرت لربع قرن آخر، رغم خروجها من الصراع منذ عام ١٩٧٧م على المستوى المباشر بدعوى رغبتها في تنمية ذاتها، قلقة إزاء كل خياراتها فاستمر طموحها النووى مشروعا لم يتحقق لا في وجهة العسكرى، ولا حتى السلمي، كما استمرت تجربة تعددية سياسية مقيدة، وديمقراطية متعثرة، وأسلوب في الإصلاح الاقتصادي مترددا، ومشوها منحرفا إلى الجباية غالبا، وهو الأمر الذي جعل إسرائيل في نهاية القرن العشرين وبداية خلفه قادرة على الحفاظ على فجوة النوع التي كانت قدْ أسست لها قبل نصف القرن حتى في مواجهة أكثر المجتمعات العربية حداثة.

والمهم أنه وفى هذه المرحلة الطويلة من الصراع حمل مفهوم السلام كل مضمونات ومرادفات الخيانة التي حملت مصر وصمتها عندما جاهرت به ومشت نحوه بين عامي ٧٧ – ١٩٧٩م في خطوة إشكالية لا تزال تثير الجدل حتى الآن حول ما إذا كانت نوعا من رؤية ثاقبة لدى السادات، أم على العكس لم تكن سوى تخاذلا مصريا وآلية للهروب من ضغوط الصراع العربي الإسرائيلي؟

وهنا تختلف الإجابات باختلاف الانتماء السياسي والوطني، فهي إجابات إيديولوجية إذن لا تعنينا هنا وإنما يعنينا فقط هذا التحول المصري باعتباره – معرفيا – آلية تكيف باكر من مصر مع مقتضيات رأتها جديدة للصراع أعقاب حربي ٦٧ ثم ١٩٧٣م شعرت معها مصر أن بنية النظام

الدولي تتحول في اتجاه الكتلة الغربية والولايات المتحدة منذرة بتراجع الدور السوفيتي في العالم وهو القطب الدولي الذي ترتكز عليه مصر وباقي أطراف معسكر "إيديولوجيا التحرير" في صراعها مع إسرائيل المستندة إلى القطب الأخر الأمريكي مما كان ينذر بتحول حاسم في الإطار الدولي لصالح إسرائيل رأت مصر أن تستبقه بتفكيك الارتباط بين النظام الدولي، والصراع العربي الإسرائيلي من خلال التوجة مباشرة إلى الطرف الأمريكي لتقاسم إسرائيل صداقته وليكون هو نفسه الضامن الرئيسي للسلام العربى – الإسرائيلي باعتباره الطرف الأقوى والأقدر على التأثير في الموقف الإسرائيلي.

هذه المقتضيات لم يستسغها العالم العربي وبخاصة باقي أطراف إيديولوجيا التحرير، ولذا فلم يقبل بالتحول المصرى ولم يشارك فيه متهما مصر "بالخيانة" ومعاقبا لها، في معظمه، بالقطيعة لنحو العقد أو أكثر لخروجها عن "حالة الصمود والتصدي" وقبولها بالسلام المنفرد رغم محاولتها لتأسيس سلام عربي شامل مع إسرائيل وإصرارها على صياغة إطار كامل للحكم الذاتي الفلسطيني يكون مقدمة لمفاوضات سلام فلسطيني – إسرائيلي يمهد لإقامة الدولة الفلسطينية، وهو ما لم تقبله منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، ولا أي طرف فلسطيني أو عربي آخر فكانت القطيعة. وهنا تثور قراءتان نرجوهما معرفيتين:

**الأولى:** سياسية تنصف التحول المصري وتعتبره تكيفا إيجابيا مع ما تم من تحولات في النظام الدولي بعد ذلك أضعفت الإستناد العربي وانتهت بقبول أطرافه للسلام في النهاية وفي لحظة غير مواتية حرمتهم من بعض أوراقهم التفاوضية وأضعفت فرصتهم في نيل حقوقهم التي كان ممكنا الحصول عليها لو قبلوا بدخول عملية السلام مع مصر منذ السبعينيات.

**أما الثانية:** فتاريخية تتشكك في هذا الفهم وتتساءل .. هل كانت إسرائيل تقبل بإعادة الأرض العربية المحتلة جميعها إلى أطرافها لو أنهم قبلوا بالسلام في السبعينات؟ وأغلب الظن –في عرف هذه القراءة– أنها لم تكن لتقبل بذلك لأن خبرة السلام الإسرائيلي مع مصر تبدو استثنائية، وذرائعية فهي أعادت لمصر أرضا كان لابد أن تعود وإلا سالت دماء جديدة وكثيرة هنا وهناك وإلى مالا نهاية من ناحية، كما أن عودة هذه الأرض إلى مصر أريد بها أن تكون ثمنا للاحتفاظ بباقي، أو معظم، أو حتى بعض الأرض العربية المحتلة بعد إخراج مصر من معادلة التوازن العربي – الإسرائيلي وعلى النحو الذي يجعل الحرب مستحيلة من قبل الطرف العربي من ناحية أخرى حيث المقصود الإسرائيلي الأساسي من السلام مع مصر ليس الانحياز لمعنى السلام وإنما هو زرع التناقض فى بنية العلاقات المصرية – العربية للتورية على التناقض الأساسي العربي – الإسرائيلي، وإذا ما كان العرب جميعا قد قبلوا بهذا السلام الشامل، فالأغلب أن إسرائيل كانت سترفضه لأنه لم يكن يحقق لها هدفها بدليل إهدارها لفرصة السلام المتاحة الآن رغم قبول العرب الكامل به بل ورغم تدني سقوف مطالبهم في سياقه عن هذه السقوف نفسها في السبعينات.

كما تتساءل هذه القراءة التاريخية أيضا .. ألم يكن السلام المصري – الإسرائيلي والذي استند إلى تحولات بازغة في الأفق الدولي هو نفسه أحد ركائز هذا التحول الذي تم فيما بعد؟ ذلك أن هذا السلام، وعلى المستوى الدولي، أخرج السوفييت من مصر، وهو ما كان مقدمة لخروجهم من العالم العربى وإفريقيا بعد ذلك حيث كانت مصر بعلاقتها مع الكتلة الشرقية، ومناوئتها للدور الإسرائيلي في إفريقيا، وجاذبيتها التحررية لدول القارة السمراء مانعا للتمدد الأمريكي فيها، ومن ثم فإن انقلابها على هذه التركيبة الاستراتيجية لصالح الولايات المتحدة وضد الوجود السوفيتي

ربما كان نوعا من "التنبؤ المحقق لذاته" والذى يعني أن سلوك إرادة دولية ما، أو حتى إنسانية فردية، على أساس أن تحولا ما قد حدث، ربما يستدعى هذا التحول إذ يكون قد مهد له الطريق، وقدم له الدعم وهيأ له الظروف المواتية للحضور محققا نبوءته نفسها.

يضاف إلى ذلك، على المستوى الإقليمي، إستفادة إسرائيل الكاملة من السلام مع مصر في إعادة بناء قوتها العسكرية التقليدية، واستكمال ترسانتها النووية وتحقيق طفرات كبرى في اقتصادها على نحو أدخلها فضاء اقتصاد المعرفة مبكرا، وهو ما مكنها من أن تصبح مع بداية التسعينات قوة اقتصادية نووية معتبرة، وحقق لها تفوقا حاسما على العرب لم تكن تحققه لولا السلام مع مصر، إضافة إلى ذلك فإنه أتاح لها فرصة العربدة في لبنان مرتين، وفي العراق عندما ضربت مفاعله النووي عام ١٩٨١م وضد القيادات الفلسطينية التي تم اغتيالها بشكل منتظم طيلة الثمانينات حتى في تونس قلب المغرب العربي.

وبغض النظر عن مدى صحة القراءتين اللتين تبقى لكل منهما حجيتها سواء الأولى السياسية التي مارسها العقل المصري عندما نزع إلى واقعية براجماتية، أو الثانية التاريخية التي يعليها العقل العربي، فإن الدلالة المعرفية للحظة التحول المصري تبقى كاشفة عن ضعف القدرة العربية على التكيف على المستوى الثاني أي بمعيار "جماعية القراءة" و "وحدة التوجة" وهو المستوى الذي أدى الفشل في تحقيقه في هذه اللحظة إلى ذرع تناقضات داخلية عميقة في الموقف العربي العام ولدت خسائر سياسية وأضافت إلى حساب التكلفة ما أرهق المحصلة لأنه إما:

- أضاف تكلفة جديدة للتكلفة الناجمة عن ضعف التكيف المصري على المستوى الأول حال صدق القراءة العربية التاريخية، وتهافت القراءة المصرية السياسية، وهو أسوأ الأحوال.

- أو قلل من عوائد التكيف المصري الإيجابي الناجم عن صدق القراءة السياسية في أفضلها وعلى النحو الذي يجعل المحصلة صفرية وذلك من وجهة النظر العربية الشاملة أى من منظور "العقلانية التاريخية العربية".

**وأما المرحلة الانتقالية القصيرة:**

فقد تجسدت في الطموح إلى سلام شامل بين العرب وإسرائيل برعاية أمريكية روسية من خلال ما أسمى بـ "صيغة مدريد" والتي كانت تقوم على فهم عام لشمولية الصراع يضع العرب المتفاوضين جميعا: فلسطين وسوريا ولبنان والأردن في طرف وإسرائيل في الطرف الأخر وإن تميز بخصوصية مسارات التفاوض بين إسرائيل وكل طرف عربي على المستوى العملي والتفصيلي. وهي صيغة وسط بدت مرضية للطرفين آنذاك حيث العرب المصرون على شمولية الصراع، وإسرائيل النازعة إلى تفكيك مساراته تجاوزا لعقدتها إزاء "الكتلة العربية" وعقيدتها القومية.

هذه المرحلة لم تنتج شيئا ذا بال اللهم سوى إزالة الحواجز أمام اللقاء المباشر الذي كان يبدو للعرب بالذات مستحيلا قبل سنوات قليلة، حيث انتهت هذه المرحلة سريعا بتوقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل عبر مفاوضات سرية شهدتها عاصمة النرويج ومن خلف ظهر المتفاوضين العرب في مدريد ومنهم الفلسطينيين أنفسهم وذلك بعد أقل من عامين من بدء المفاوضات في مدريد.

ومع أوسلو بدأت مرحلة جديدة أساسية من المفاوضات بين العرب كأطراف شتى وبين إسرائيل بعيدا عن رعاية الأمم المتحدة وبإشراف الولايات المتحدة، مستقلة نسبيا عن أغلب المرجعيات القانونية باتجاه الخضوع لمنطق الأمر الواقع، وبعيدة عن التنسيق بين الأطراف العربية والذي كان قد تبلور في صيغة "دول الطوق" بعد أن سادت حالة شكية بين هذه الأطراف ولدها غياب الشفافية لدى الطرف الفلسطيني بالأساس، ثم

الأردني بعد ذلك، وهى الحالة التى قادت الجميع بعد ذلك إلى التنافس فيما بينهم نحو إسرائيل بدلا من التنسيق في مواجهتها.

**وأما المرحلة الثانية "الأساسية":**

فتبدأ بعد أوسلو وتمتد حتى اليوم وهي المرحلة التي تشهد اختلاطا بينا في المواقف التفاوضية العربية بين الأردن الذي أنجز سلاما خاصا مع الإسرائيليين في وادي عربه، ولبنان التي فرضت على إسرائيل الإنسحاب من أراضيها اللهم سوى منطقة "مزارع شبعا" عبر المقاومة المسلحة، وبين فلسطين التي تعاني مفاوضاتها مع إسرائيل من تعقيد وتشابك بالغين، وسوريا حيث الجمود الكامل مهيمنا على مفاوضاتها مع إسرائيل منذ رحيل رابين وما أعقبه من تراجع في إرادة السلام لدى إسرائيل بعد سنوات ثلاث تقريبا من صعود ثقافة السلام وأحلام التعاون الإقليمي وبروز يوتوبيا "الشرق أوسطية".

هذه المرحلة وعلى ما شهدته من تبدل في القيادات الإسرائيلية بين بيريز، ونتنياهو وباراك وشارون، كشفت عن تغير حاد في المزاج العام الإسرائيلى سواء المخزون النفسي للجماهير، أو السياسى للنخبة الحاكمة نحو العنف وضد السلام، وفي المقابل، وعلى سبيل المفارقة، شهدت على الجانب العربي جموداً على موقف واحد تجسد في مقولة "أن السلام خيار استراتيجي وحيد" والذي بدى كوريث لسلفه "لا صوت يعلو على صوت المعركة" في المرحلة الأولى على صعيد الأحادية ولكنه في الحقيقة أسوأ منه لأنه يضيف إلى الجمود المتحقق في الحالتين روحاً تشاؤمية ومنطقاً استسلامياً يشيع في الأجواء العربية شعوراً عميقاً بالإنكسار أمام تطرف إسرائيل وجموحها ومحاولتها فرض الأمر الواقع وإنتهاكها شبه اليومي لحرمة الأماكن المقدسة، ولحق الإنسان الفلسطيني في الحياة وسعيها الدائب إلى الإستيطان واغتصاب المزيد من الأرض العربية ورفضها الإكتراث بكل دعاوى السلام على الجانب العربي الذي صار موقفه

المصر على السلام والمتنكر لأي تفكير في الحرب، والعاجز عن ممارسة خيار ثالث وسط للمقاومة الشاملة تكفل إدارة رشيدة للصراع معها، موقفا بالغ التهافت وداعيا إلى الرثاء القومي. ذلك إن الصراعات التاريخية الكبرى على منوال الصراع العربي – الإسرائيلي لا تكون عادة وبكل تعقيداتها الاجتماعية والدينية والقومية، وحتى الأسطورية، قابلة للحل على أسس موضوعية إلا حينما تنشأ من الحوادث والظروف ما يصنع ويصوغ تلك الأسس الموضوعية التي لا تقوم إلا على توازن ما أيا كان نوعه سواء كان صلدا لعوامل قوة استراتيجية وعسكرية في مواجهة مثيلتها، أو مرنا لعوامل قوة: روحية، أخلاقية وتاريخية وقانونية في مواجهة إما مثيلتها اللينة أو بديلتها الصلدة، وهذا الأخير هو التوازن الممكن في حالة الصراع العربي – الإسرائيلي ولذلك تدور، حول ممكناته، كل مسارات التفاوض بدءا من مدريد في أجواء تدشين ما أسمى بنظام عالمي جديد، وحتى احتلال العراق الذى أثار الكثير من التفاعلات وسط صخب من مشاعر متأججة وإن كانت متناقضة، مأخوذة بحركة الزمن وإيقاعات تحركه وطامحة إلى وضع نهايات ولو متعجلة أو حتى قسرية لصراعات حقب وسرديات تاريخ يظن أنه انتهى.

وبالرغم من ذلك لم يتحقق هذا التوازن المرغوب وذلك لغياب جهد عربي شاق يظل مطلوبا لتفعيل القوة اللينة التي تحتاج دوما إلى إدارة تدعمها وتشرحها وتلح على مبرراتها لتبقى حية في النفوس ومقدرة، بعكس القوة الصلدة وبخاصة العسكرية التي لا تحتاج ربما سوى لنشرها على الأرض أمام الناظرين أو حتى الإعلان عن امتلاكها لتبدو – بمادتيها – حقائق سافرة، وروادع أمنة. ولذا سارت المفاوضات العربية – الإسرائيلية في طريق التنازلات المستمرة منذ مدريد وحتى كامب ديفيد الثانية وخاصة على المسار الفلسطيني مرورا بأوسلو، واتفاق القاهرة والخليل وحتى خريطة الطريق، وهو ما يرجع في اعتقادنا إلى دافعين:

**الدافع الأول:** هو أن المفاوضات بدأت في اللحظة الزمنية الخطأ من وجهة النظر العربية وفي بداية عقد هو الأسوأ في حياة النظام الإقليمي العربي، فهو عقد تراجع الإقتصادات الخليجية، وتفجر أزمات الاسلام السياسى فى العديد من البلدان العربية المهمة، وتدمير القوة العسكرية العراقية ثم حصارها لأكثر من اثنتى عشرة عاما الأمر الذى قاد الى جمود غير مسبوق في تفاعلات النظام ولدرجة العجز عن عقد لقاء على مستوى القمة طيلة عشر سنوات إلا مرة واحدة عام ١٩٩٦م.

ويكتسب الدافع الأخير فى هذا السياق أهمية كبرى، ذلك أن الحصار الدولي المفروض على العراق قد ارتبط وعلى نحو وثيق بالتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل ولدرجة أن شكل هذا الارتباط جوهر الصياغة الاستراتيجية الحاكمة لتفاعلات المنطقة كلها تقريبا طيلة التسعينات حيث تم هذا الارتبط تحديدا، وعلى نحو مباشر بين الدور العربي الداعم للولايات المتحدة في حرب عاصفة الصحراء لتحرير الكويت أساسا، ثم انحرافا تدريجيا نحو الإجهاض المستمر للقوة العراقية الشاملة، وبين الدور الأمريكي "الوسيط" لا "الداعم" بين العرب وإسرائيل في عملية السلام حسب صيغة مدريد الجماعية رغم تعدد مساراتها والتي انحرفت سريعا وعميقا نحو مسار أوسلو وما تلاه من اتفاقيات انفرادية.

ولقد فشل العرب في إنجاز هدفهم من هذا الارتباط /العقد لأنهم دخلوه وهم في أضعف حالاتهم، وأسوأ لحظات تاريخهم المعاصر، مهزومين نفسيا، ومفككين، بأكثر مما هم في العادة، استراتيجيا، خاضعين لمنطق بالغ الضعف، وموقف بالغ الاستثنائية جوهرهما معا: لكي تدخل في مفاوضات سلام مع خصمك "اسرائيل" وحتى يمكن إقناع هذا الخصم بمجرد قبولها والركون إليها، عليك أولا أن تتخلى، وبإصرار، عن بعض قوتك "الكتلة العراقية" للوسيط فى هذه المفاوضات "الولايات المتحدة الأمريكية"، لأنه في اللحظة التي ستحاول فيها استعادة هذا البعض سوف

تتوقف تلقائيا هذه المفاوضات لتخلى الوسيط عنها، أو حتى عنك. ذلك أن تدشين التسوية السلمية جاء كثمرة للتحالف العربي – الأمريكي ضد العراق، والذى نهض بدوره على افتراض أن الصراع العربي – الإسرائيلي مجرد تناقض هامشي في استراتيجية المنطقة قياسا إلى التناقض الرئيسى مع العدوانية العراقية، ومن ثم وجبت تسويته للتفرغ من أجل مواجهة صدام حسين.

ولا شك أن الفرض كان مؤقتا صاغته ملابسات استثنائية في تفاعلات المنطقة وكان لابد أن تزول سريعا أمام الحقائق الاستراتيجية التي استأنفت سيرها مجددا بعد قليل من الوقت تبددت فيه الشحنة العاطفية للتحالف الدراماتيكي العربي – الأمريكي. ولذلك فقد انتهت المفاوضات والجهود الدبلوماسية والاتفاقيات والتعهدات، بعد عقد ونصف العقد من الزمن، إلى نقطة قريبة جدا من تلك التي بدأت منها فيما يتعلق بالخرائط والحقائق على الأرض، وربما أسوأ كثيرا من تلك التي بدأت منها على صعيد مصادر إلهامها ونقاط انطلاقها.

وعلى العكس، من العالم العربى، نجحت الولايات المتحدة، واسرائيل في تحقيق أهدافهما من هذا التحالف سواء بالتحكم لأكثر من العقد في مصير العراق وعزله تماما عن أى إرادة أخرى عربية أو دولية، أو بإفراز هذه العزلة العراقية لتأثيراتها المرغوبة استراتيجيا على الموقف العربي في التسوية السلمية في اتجاه الضعف، وعلى العلاقات العربية – العربية نفسها باتجاه التشرزم وذلك لأن هذه اللحظة الزمنية التى تم خلالها هذا الارتباط بدت هي الأفضل تماما؛

- سواء من وجهة نظر الولايات المتحدة التي كانت قد خرجت لتوها منتصرة دون حرب في الصراع الدولى بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي من الداخل وسط أجواء جدل فلسفي كانت مؤسسات صناعة الاستراتيجية الأمريكية قريبة منه حول إيديولوجيا نهاية التاريخ التي

تنتصر نهائيا لفلسفتها الرأسمالية، وإيديولوجيا صدام الحضارات التي تبقى لها مركزيتها العسكرية وتبرر هيمنتها على حلف الأطلسي لآجال جديدة غير محدودة. ثم إيديولوجيا العولمة التي تعطي غطاء فكريا سواء بدعاويها المثالية أو دوافعها الموضوعية، لحركة تقنين مستمرة لجوانب عديدة في العلاقات الدولية تجارية واقتصادية وسياسية وأمنية وبيئية أدت وسوف تعمق في النهاية من القدرة الأمريكية على فتح الأسواق، والقفز فوق الحواجز وتهميش فكرة السيادة القومية ومن ثم تزايد هذه القدرة على الحضور في كل أطراف المشهد العالمي الراهن وبخاصة الطرف العربي منه.

- أو من وجهة نظر اسرائيل التي ترث كثيرا من أسباب القوة الأمريكية وتستفيد من كل دواعي الضعف العربي في هذا العقد، فضلا عن انحياز دبلوماسي غير مسبوق من الإدارة الديمقراطية السابقة، ثم إنحياز شامل وغير مبرر من الإدارة الجمهورية الحالية وهي الانحيازات التى دفعت في النهاية إلى تبني وجهة النظر الإسرائيلية كاملة في التسوية السلمية.

**أما الدافع الثاني لتآكل الموقف العربى:** فهو عجز أطراف التفاوض العرب عن التنسيق فيما بينهم أنفسهم، أو مع العرب الآخرين حيث تم لإسرائيل الفصل أولا بين المسار الثنائي للمفاوضات وبين المسار متعدد الأطراف للقضايا ذات الطابع الإقليمي، ثم انفردت إسرائيل بكل طرف في مسار منعزل عن غيره من الأطراف الأربعة المشاركة في المفاوضات الثنائية. ورغم محاولات مبدئية للتنسيق العربي على هذه المسارات سرعان ما تمت القطيعة فيما بينها، ثم تحولت القطيعة إلى منافسة بين هذه المسارات لإنجاز اتفاق أسرع وهو ما عجل بخروج المفاوضات كلها عن إطارها المرسوم في مدريد وعن مرجعيتها الأساسية "قرارات الأمم المتحدة" إلى إطار عملي ومرجعية سياسية، ومن ثم

انفصلت الأطراف المتفاوضة ليس فقط عن القـــوة المعنويـــة والنفســية للوجود السياسي العربي، وإنما أيضا عن القـــوة القانونيـــة والأخلاقيـــة للشرعية الدولية وهو الأمر الذي حرمها من معظم مقومات قوتها اللينـــة التي كان ممكنا لها أن تستند إليها في توازن مرن للقوة ومـــن ثـــم كـــان استسلامها لعمليات تحوير إسرائيلية مستمرة بعيدا عن الحضور العربـــي، والشرعية الدولية معا قادتها مع بداية القرن الحادى والعشرين الـــى مـــا يشبه الإفلاس السياسى ولدرجة إجترار الماضي القريب، نهاية التســعينات مثلا، والذي تكشف عنه تلك النغمة التي بدأ صداها يتردد فـــي ســطور المحللين السياسيين العرب ولو على استحياء، وتستطيع أن تحس بها فـــي أحاديث القادة العرب والتي تعكس نوعا من الندم / المراجعة على السلوك التفاوضي العربي مع باراك وتحديدا على رفض مقترحاته التي كان قـــد طرحها على الفلسطينيين في صيف ٢٠٠٠م سواء في قمة الكامب الثانيـــة أو في طابا قبل خريف الغضب الذي أدى في النهاية إلى إســقاط بـــاراك ومجيء شارون الذي كان قد فجر الغضـــب الفلســطيني بســلوكه غـــير المسئول في الحرم القدسي، ليقود إسرائيل كرئيس لحكومتها بكل ما عرف عنه من عنصرية وطبيعة دموية، وضلوعه في أكثر من تخطيط قديـم، أو جديد أو متجدد لعزل الفلسطينيين وحصارهم في غزة أو حتى لترحيلـــهم تحت ضغط النيران، وهو ما يوحي في النهاية بأن الفلسطينيين والعـــرب باتوا على مشارف واحدة من لحظات المواجهة مع الحقيقة التي واجـــهوها قبل ذلك أكثر من مـــرة ثم سرعان ما نسوها أو لعلهم تناســـوها لرغبـــة دفينة لديهم في الهروب منها.

- فمثل هذه اللحظة قد واجهتهم ندما على رفضهم التفاوض على الســـلام – كمبدأ بجانب مصر في كامب ديفيد الأولى وذلك في منـــاخ عنـــف إسرائيلي أدى تراكمه إلى تفجر الانتفاضة نهاية الثمانينات.

- وعلى منوالها كان ندمهم – الفلسطينيين والسوريين بالذات – على الإبطاء في التفاوض مع بيريز أعقاب مقتل رابين وعلى النحو الذي أدى لإسقاطه والمجئ بنتنياهو رئيسا لوزراء إسرائيل.
- بل أن البعض في ذروة جموح باراك أثناء خريف غضب ٢٠٠٠م أبدى حزنا على نتنياهو نفسه لأن كان مراوغا مسالما نوعا ما بعكس باراك الذي يتصرف دوما كجنرال لا يهتم كثيرا بتغطية قبضته الحديدية بما يصون كبرياء العرب المعتدلين من أرديه الدبلوماسية وقفازاتها الحريرية.

وفي مقابل ما أبدته القيادة الفلسطينية من ندم على ما رفضته قبل رحيل كلينتون في كامب ديفيد وطابا وعاشت في مواجهته صيفا ساخنا ثم خريفا غاضبا، فإن الإدارة الأمريكية الجمهورية أظهرت فى البداية، وقبل ١١ سبتمبر، تملصا من كل طروحات الإدارة السابقة معتبرة أنها كانت رهينة بصاحبها الرئيس كلينتون وهو ما ظهر في تصريحات الرئيس بوش وأركان نظامه آنذاك. وكذلك فعلت حكومة شارون التي لم تعترف بمقترحات باراك في الكامب وطابا واعتبرتها مجرد أفكار لصاحبها الراحل عن موقع المسئولية.

وهكذا بدى الموقف الفلسطيني، ضمن الموقف العربي كله، متآكلا باستمرار ومعرضا لجميع عوامل التعرية الاستراتيجية في العالم والإقليم على النحو الذي يرسخ مقولة "أمة الفرص الضائعة" التي أخذ تيار من المهتمين بالصراع العربي – الإسرائيلي يمكن تسميته بـ "التيار البراجماتى" يستعيرها من حقل العمل العربي العام ليطبقها على عملية التسوية السلمية وصولا إلى استنتاج أساسي وهو أن مسار أوسلو الذي بدأ قبل أكثر من العقد يبدو وكأنه الفرصة الأخيرة، فإما انتهازها كيفما تكون وعلى عجل وإما ضياع كامل لفرص السلام. وما يسقطه هذا التيار من حساباته هو أن هذا المسار لم ينتج حلا بل كان سببا رئيسيا في تآكل

الموقف الفلسطيني بالذات، والعربى عموما وخاصة بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر، ثم احتلال العراق، وحتى اليوم اذ لا يزال السؤال مطروحا حول كيفية مواجهة المأزق الكبير لعملية التسوية السلمية فى المستقبل؟

## ثالثا: إتجاهات التكيف المستقبلى:

من وجهة نظر القدرة العربية على التكيف يثير هذا السؤال المستقبلى جدلا كبيرا بين تيارات عدة يمكن اختزال سجالاتها في إتجاهين أساسيين:

**الإتجاه الأول "الواقعية البراجماتية":**

ويقود عمليا إلى الخضوع للمسار السلبي لحركة الصراع ومن ثم لمنطق القوة الإسرائيلي. هذا التيار يدعو إلى الاستمرار في عملية التسوية الجارية ومحاولة اللحاق بقطار السلام كيفما اتفق وبأي شروط ممكنة على أساس أن عملية التسوية رغم جمودها الراهن تبقى الفرصة الأخيرة المتاحة أمام العرب للخروج من حالة الصراع مع إسرائيل على نحو عقلاني ومن ثم فإن أى، وكل خيار خارج هذا الإطار يبدو صعبا إن لم يكن مستحيلا ولا عقلانيا. ويعول هذا التيار المتنامي منذ التسعينيات على قوى محبة للسلام داخل إسرائيل تبدي رفضا لتشدد الليكود، ودموية زعمائه، وأسطورية اليمين الديني، ومن ثم يجب الإلتحام معها من قبل حركة سلام عربية جسدها بعض أنصار هذا التيار في "تحالف كوبنهاجن" لتقديم الدعم، والتعبير عن حسن النوايا العربية حيث يتأسس منطق هذا التيار على فهم جوهرى بأن مزيدا من الإعتدال، والقبول العربى بتصورات إسرائيل عن السلام كفيل بإحداث تغيير جذرى، أو كبير في مواقفها تجاه العرب. ويستبطن غالبا، ويعلن أحيانا بعض رموز الحركة عن نموذج "السادات" كخبرة تاريخية لهذا النهج حيث استطاع الرجل أن يخترق وجدان الإسرائيليين ليقنعهم بالسلام.

ونتصور أنه في مواجهة دولة كإسرائيل بكل تعقيداتها الوجودية في الأرض والبشر والتاريخ ومن ثم في الإستراتيجية فإن مجرد الحوار، ومجرد المساومة، ومجرد الإفراط في الاعتدال تبدو مجردات عاجزة عن الإقناع بتصور مختلف عن تصوراتها هي للمستقبل والعالم والتاريخ وهي مستويات للإدراك لا تتصورها إسرائيل إلا في ضوء ما يتوفر لها من قوة إندفاع باقية وكامنة في ذاتها باعتبارها أيضا الحركة الصهيونية وليس فقط الدولة الإسرائيلية فضلا عن المتغيرات الدولية والإقليمية التي تمثل في اللحظة الراهنة واحدة من أهم ركائز غطرستها.

كما نتصور أن بلاغة الرئيس السادات داخل الكنيست رغم تأثيراتها الدرامية لم تكن سوى التتمة لحسابات استراتيجية عميقة أجرتها الدولتان معا أعقاب حرب أكتوبر ووقوف الجيشين متواجهين بل ومتداخلين شرق قناة السويس وهي حسابات كانت تحتم إما سلام مقبول أو حروب أخرى جديدة بات الطرفان "معا" يخشيانها بعد حرب عاصفة اعتبرت نموذجا للحرب الحديثة بكل كثافتها وحدتها ودمويتها، وهي الحرب التي مثلت انتصارا مصريا / عربيا باهرا ولكنه مكلفا، وهزيمة عسكرية إسرائيلية ولكن غير كاملة فهنا كان السلام خيارا للطرفين لا أمنية لأحدهما.

أمر آخر مهم يتعلق بما تتصوره الحركة، أو رموزها عن حدود آلية الاعتدال، وهي آلية مهمة بالفعل لإقامة جسور للثقة عند محاولة تجاوز مثل هذه الصراعات ولكن لنجاحها شروط مهمة يجب أن تتوافر، إذ يجب أن تستند آلية الاعتدال إلى تراث من التشدد من ناحية، وإلى إمكانية ممارسة خيارات متشددة من ناحية أخرى، فأغلب الظن أن العقل الإسرائيلي الذي تعاطف مع اعتدال أنور السادات كان مستحضرا بقوة لتراث التشدد لدى جمال عبد الناصر، فتشدد خطاب مصر الناصرية هو الذي منح الإعتدال الساداتي جاذبيته، وجدته وهي الجدة التي لم تعد

موجودة الآن والجاذبية التي فقدت بعد نحو ثلاثين عاما من الاعتدال ثم المزيد من الاعتدال المصري، والعربي أيضا.

وظني أيضا أن آلية الاعتدال تكتسب أهميتها عندما تكون لدى الطرف المعتدل قدرة على ممارسة خيارات أخرى متشددة وواقعية فهنا يصبح اعتداله أصيلا ومحققا لمصلحة الطرف الآخر أما عندما يتبدى هذا الإعتدال كعجز عن ممارسة التشدد، وكنوع من التكيف مع الضغوط يصبح غير مقنع، ولا مغر للطرف الآخر في الصراع، بل ربما وعلى العكس يبدو الإعتدال هنا تعبيرا عن الضعف وكاشفا له، ثم يبدو المزيد منه رغم غطرسة الآخر تأكيدا له، وربما إعلانا عن الإفلاس الاستراتيجي والذي تكاد تجسده حركة السلام العربية.

وبرغم أنه من الطبيعي أن تنشأ مثل هذه الحركات في ثنايا صراعات تاريخية كبرى وممتدة على منوال الصراع العربي – الإسرائيلي، فإن الطبيعي أيضا والذي يمنحها معناها أن تسبق هذه الحركات الفكرية أساسا خطوات دولها الرسمية لتعبر عن ميل شعبي أو حكمة تاريخية في تجاوز هذه الصراعات في لحظات مسكونة بالإحباط وذلك عن طريق فرز تأثيرات وربما فرض ضغوط على صانع القرار الرسمي في اتجاه السلام فيكون لها قصب السبق في إنجاز هذه التحولات عند حدوثها فعلا على منوال الحركات التي تشكلت داخل الولايات المتحدة ضد الحرب الفيتنامية، وداخل فرنسا ضد الإستمرار في استعمار الجزائر، اذ تحقق لها النجاح الذي شهده القرن العشرين لسببين، أولهما أنها انطلقت من الطرف الأقوى في الصراع والذي تبدو لرغبته قيمة لأنه بالفعل قادر، وثانيها الصلابة التي أبداها الطرف الأضعف والذي لم يهادن أو تفتر حماسته للمواجهة.

وعلى العكس فان حركة السلام العربية في النصف الثاني من التسعينيات إنما تعكس خبرة نقيضة فهي لم تسبق الإتجاه السلامي المصري بل

حاولت الإلتحاق به والتنظير له بأثر رجعي، بل ولا حتى التوجة السلمى العربى اذ سبقها العرب أيضا إلى إعلان السلام خيارهم الإستراتيجي، ومن هنا فإنها لا تقدم جديدا في الحقيقة على المستوى النظري اللهم سوى إعادة إنتاج فكري لواقع سياسى سبق تدشينه في مصر، وسبق قبوله على المستوى العربي.

وأما **تهافتها الشديد** فيبدو على المستوى العملي لكونها انطلقت من الطرف الأضعف – ولو عسكريا – في الصراع ولذا فهي على الأكثر بدت كرغبة تعوزها القدرة في مواجهة الآخر الذي بات أكثر رفضا وأقل تثمينا لعملية السلام. ولم تكن المشكلة الحقيقية تكمن فى تكييف هذا الآخر وإعتبار أن القائم على هذا التثمين المتدني لعملية السلام هو طرف واحد في التكوين الإسرائيلي، يقابله طرف ثان يعطى للسلام قيمة أعلى وأهمية أكبر فهذا الإنقسام وتلك التعددية سنة بشرية قبل ان تكون سياسية، ولكنها كانت كامنة فى الطريقة التى تم من خلالها التعامل مع هذا الإنقسام والتى تمثلت فى الركض خلف الطرف الثانى المعتدل، فهذا الركض لم يكن ليكشف عن رؤية خارقة متجاوزة للواقع بل عن منطق متهافت يساهم في تكريس هذا الواقع أو بالأحرى لا يساعد على تغييره ليس فقط لأنه يستبطن موقفا استاتيكيا على صعيد الداخل العربي يجرده من القدرة على الفعل اللهم سوى فعل المهادنة إعتمادا على وجود "قوى خيره بالضرورة" داخل إسرائيل تؤدي مهمتها المقدسة لإنقاذ السلام، وإنما لأسباب ثلاثة أخرى؛

**أولها:** أن هذا الخيار في الحقيقة يلحق العرب "بمعسكر العمل / اليسار المعتدل" كجزء من المعادلة السياسية داخل إسرائيل ليصبح الطرفان معا رهينة لليكود/ اليمين السياسى المتشدد لأنه سوف يؤدي إلى استقرار هش يتم تفسيره كنجاح لليكود وللتشدد.

**وثانيها:** تكريس الإختلال في التوازن القائم والمختل أساسا إلى حدود صارخة بافتراض استمرار الليكود طويلا فى حكم اسرائيل ومن ثم في سياسة تكريس الأمر الواقع الراهنة بتجميد التسوية، وتدعيم عملية الاستيطان والتهويد من ناحية، مع استمرار الركود العربي المفترض والناجم تلقائيا عن ضرورات مهادنة معسكر السلام من ناحية أخرى. ولا شك أن هذه الحالة تبدو مغرية حتى لحزب العمل نفسه في نهاية الفترة للانقلاب على سياساته التقليدية لاستثمار الفرص الجديدة المتاحة.

**أما ثالثها:** فهو ان النتائج النهائية لهذه المهادنة ستكون في صالح الليكود، فمع تطويع العرب بلا ثمن، واتخاذهم مع العمل كرهينة لسياساته وتكريسه للاختلال القائم مع محافظته على "استقرار الركود" الحالي لماذا لا يكون الليكود على رأس الوزارة القادمة بل وبعد القادمة فلو كنت إسرائيليا ومنحنى الليكود هذه المكاسب جميعا لتظاهرت من أجله ولم أتوقف عند انتخابه فقط.

ولأن الليكود هو صاحب خبرة السلام الأولى مع مصر، وهو بطل غزو لبنان عام ١٩٨٢م في الوقت نفسه، وكذا العمل هو صاحب خبرة السلام في أوسلو ووادى عربه، وصاحب مذبحة قانا في لبنان أيضا وغيرها من الخبرات المتناقضة فإن التساؤل حول طبيعة وحدود الانقسام المجتمعي الإسرائيلي يصبح مشروعا أو لعله مطلوبا.

وفي ظل المرونة التي سمحت بتقلص أنصار سلام رابين بعد اغتياله بعدة أشهر، وتزايد أنصار تشدد نتنياهو ومراوغة باراك ثم غطرسة شارون لابد من الإعتراف بداية بوجود التشدد والإعتدال ولكن مع التأكيد على طبيعة خاصة لهذا التباين بما لا يجعله انعكاسا لرؤية قطاعين متمايزين دائما وبشكل مستقر يسمح بتسمية أى منهما "معسكر سلام أو حرب"، وإنما يتصوره كنمطى إدراك يتنازعان الشخصية اليهودية أفرزهما

بالأساس التاريخ اليهودي في أوربا الاقطاعية ثم البرجوازية يمكن تسميتهما بـ "عقلية الجيتو" و "عقلية المرابي".

**العقلية الأولى "الجيتو"**: انغلاقية جامدة هدفها الإحتجاب عن الآخر والتاريخ داخل جيتو مستمر في جوهره، متلون بعصره، وناطق بمفرداته المتغيرة، كالحدود الأمنة والسلاح النووي في الوقت الراهن مثلا. وتتبع عقلية الجيتو من التاريخ اليهودى نفسه الذى ارتسم بملمح الشتات حيث عاش اليهود دوما كأقلية فى حضن أغلبية مغايرة، وغالبا أو حسب تخيلهم، معادية لهم وفى ظل سلطة تقمعهم ويحتاجون دوما للتخفى عنها أملا فى الخلاص من بطشها، وإن احتاجوا أحيانا للتعامل معها لتيسير أمور حياتهم لديها، أو حتى للتحالف معها ضد الأغلبية التى قد تكون مستعمرة تقع تحت حكمهم الإمبراطورى كما كان الأمر فى أغلب العصور الكلاسيكية وخاصة الرومانى، أو اغلبية وطنية كما كان الأمر فى أوربا الحديثة ودولها القومية، وحتى الخبرة الأخيرة من التحالف مع الإمبراطورية البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية والتى مثلت نقطة افتراق فى التاريخ اليهودى كونها جسدت من ناحية ذروة العذابات اليهودية من النازية، ومن ناحية أخرى ذروة الإسناد الغربى للمشروع الصهيونى، ومن ثم بداية لعمل ونفوذ الإستثنائية اليهودية فى العقل الغربى والتى تولد عنها بعد قليل ميلاد الدولة الإسرائيلية كوطن قومى لليهود.

وضد السياق العام الطويل للتجربة التاريخية اليهودية والتى قامت فى الجوهر على الشتات والمنفى والجيتو، تأتى تجربة الدولة الإسرائيلية التى جعلت لليهود سلطة تتحكم فى الغير، ربما لأول مرة فى تاريخهم، ومن ثم فإن الوضع الذى يعيشونه الآن كأغلبية يهودية مع عرب اسرائيل المسلمين والمسيحيين، أو كسلطة إحتلال تتحكم فى الضفة وغزة والقدس

الشرقية تبدو جديدة عليهم ولا توجد لها سابقة فى تقاليدهم التاريخية ولعل هذا هو أحد أسباب توترهم وتحولهم السريع عند التعامل مع الفلسطينيين.

وبرغم سعى اليهود الى الهروب من ماضيهم الإنعزالى، ومحاولة الإنضمام الى التاريخ الحديث بإعادة انتاج الحياة اليهودية فى قوالب عالمية جديدة قدمتها الإيديولوجيات الحديثة وخاصة الماركسية، وهو ما نجح فيه الصهاينة جزئيا فى مرحلة بناء الدولة وحتى منتصف السبعينيات على الأقل، فإن مرحلة الإحياء الدينى التى انتشرت فى أغلب أديان العالم منذ ذلك الوقت تقريبا سرعان ما شملتهم، وحاولت بعث أنماط الحياة التقليدية على مستوى أوسع ومن ثم عاد الى بؤرة الإهتمام هاجس الأمن وان كان ذلك فى سياق مغاير استلزم تعديلا فى الشكل يتوافق مع حقيقة وجود الدولة، حيث تحول الهاجس الفردى الى مشكلة جماعية، وتغيرت معه طبيعة وأنواع ومصادر التهديدات مع ثبات عمق الشعور بها.

وكمثال، تبين رؤية مائير كاهانا المشوهة عن العقيدة أثار الإضطهاد الطويل والقمع التى باستطاعتها، لو سمح لها، الدخول فى أعماق الروح وتشويهها. وتبصر شريعة كاهانا الأعداء فى كل مكان، أعداءهم فى النهاية متماثلون سواء كانوا مسيحيين أم نازيين أم سودا أم عربا فكل شىء ينظر اليه من منظور المعاناة اليهودية، والإنتقام لتلك المعاناة، فلم تكن دولة اسرائيل نعمة الرب لليهودى، بل انتقامه من الأغيار[٢٥].

ومن ثم فإن هاجس الأمن لدى اسرائيل الآن يبدو نفسيا وعقليا بأكثر مما هو سياسى أو عسكرى أو جغرافى. ذلك أن الشك وعدم الثقة فى الآخرين المحيطين وخاصة العرب باعتبارهم معادين سمة أساسية تحكم المزاج النفسى اليهودى ولم تتغير لا بعد حرب ١٩٤٨م، ولا بعد ١٩٦٧م، وبالطبع بعد ١٩٧٣م. ذلك أنها، وبغض النظر عن أى عوامل موضوعية فى الواقع الراهن، تبقى سمة استثنائية للتاريخ اليهودى لا يمكن للعقل العربى أن ينزعها من ثنايا الوعى اليهودى، كما لا يمكن للواقع العربى

أن يقدم من التنازلات ما يشبع نهمها الى السيطرة السادية الا عبر تراجعات متكررة ولا نهائية، ومن ثم فان مواجهتها تبقى أمرا لا يستطيعه سوى العقل الإسرائيلى نفسه عندما يعيش تجارب أكثر نضجا تنتج تقاليد جديدة داخل التاريخ اليهودى نفسه.

**أما العقلية الثانية "المرابى"**: فهي انفتاحية مراوغة تهدف دوما الى التربح من الآخر وربما سرقته بطريق الإحتكاك والتبادل والتداخل والتشابك فيما عكسته الصيغة الإقليمية شرق الأوسطية التى تجسد يوتوبيا من الطراز الأول لشيمون بيريز ينادى بها حين يكون خارج السلطة، ويتناساها وهو فى الحكم. ولقد نجحت اسرائيل عبر هذه العقلية المراوغة فى التلاعب بالمواقف العربية، وتعريتها من تآكل أوراقها التفاوضية على نحو مستمر، حيث تآكل الموقف الفلسطينى مثلا مرتين على الأقل منذ بداية الحوار المباشر مع اسرائيل فى مدريد قبل العقد ونصف العقد تقريبا؛

- **في المرة الأولى** تآكلت الشرعية التاريخية للحق الفلسطيني والمؤسسة لإيديولوجيا التحرير في المرحلة الأولى وهي شرعية وجود لا يملكها – بعد تخليصها من الرؤى الأسطورية الدينية للتاريخ، والسحرية للعالم– سوى العرب في فلسطين، ومن ثم فهي تعطي كل الحق في الأرض وفي الوجود للعرب بينما تحرم منهما الإسرائيليين "الصهاينة لا اليهود" وقد حدث هذا التآكل بمجرد الاعتراف باسرائيل وقبول مبدأ التفاوض معها على أساس القوانين الدولية.
- **وفي المرة الثانية** تآكلت الشرعية القانونية المصاحبة للمرحلة الإنتقالية والتي عبرت عنها المواثيق الدولية وبخاصة قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨. وهي الشرعية التي راكمتها واقعيا انتصارات إسرائيل وهزائم العرب في القرن العشرين، إلا واحدة، قبل أن يتم تقنينها دوليا لتأخذ شكلا شرعيا. هذه الشرعية تتآكل الآن بالفعل، بل أنها صارت معرضة للتجاوز منذ مجئ نتنياهو ورفضه للسلام – حتى على صيغة

أوسلو – والدخول به في نفق المراوغة محاولا نزع أساسه القانوني بعدله النسبي واضعا له على قاعدة القوة الصلدة التي تستند فقط على منطق أمر واقع سيال ومتحرك خاضع دوما لملابسات السياسة وتوازنات الاستراتيجية التي باتت تدور في فلكها عملية التسوية منذ رحيل رابين وحتى قدوم شارون.

وعلى هذا النحو نالت إسرائيل صك الإعتراف التاريخي من العرب بوجودها، على أهمية ذلك الاعتراف المركزية للتكوين الإسرائيلي رمزيا ونفسيا قبل أن يكون سياسيا واستراتيجيا، كما تمكنت فعليا، وبفضل هذا الاعتراف، من تفكيك الحصار العربي – الإسلامي العالم ثالثي الذي كان قد ضرب حولها بفضل جهود عربية وملابسات تاريخية معقدة لا سبيل الآن إلى معاودة بذلها، وذلك في مقابل اعتراف "سياسي محض" بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وهو اعتراف لم ينتج أثرا نفسيا ولا رمزيا ولا قيمة تاريخية له الآن بينما تبقى قيمته الاستراتيجية السلبية ممثله في ارتهان السلطة الوطنية الفلسطينية الآن بالقبضة الإسرائيلية وتحولها إلى عبء فعلي على كاهل الانتفاضة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني بطوائفه المختلفة.

ولقد تمكنت اسرائيل من تحقيق ذلك بفضل قدرتها الفائقة على المناورة بإيقاف وتحريك، وإبطاء وتسريع إيقاعات حركتها على طريق السلام إلى درجة مربكة زاد من حدتها لعبة الديمقراطية الإسرائيلية التي مكنتهم من تغيير قادتهم وما ترتب على ذلك من تغيير في اللغة وتلون في الحقائق، وتبدل في الأمزجة لدرجة مكنتهم من التنصل من اتفاقاتهم بحجة إرادة شعبهم ونزوعاته أو حتى جموحاته في محاولة أكبر لتكسير عظام العالم العربي وتسوية الصراع معه بكامل الشروط الإسرائيلية.

وفيما بين عقليتى الجيتو والمرابى، يمكن إدراك كيف أن اليهودى على مستوى الروح الفردية، وليس الجماعية السياسية فقط، يبقى مترحلا بين

نزعة التخفى التى تقود لإعلاء الأمن ومن ثم الجغرافيا السياسية والعسكرية، وبين نزعة التواصل التى تقود الى أولوية الجغرافيا الإقتصادية وثقافة السلام وخاصة مع العرب والفلسطينيين فى الحقبة المعاصرة.

ولأن الإدراك عملية تدور في الواقع بكل ملابساته وإشكالاته فإن نمطي التشدد والإعتدال لا يمثلان انقساما إستاتيكيا في الشخصية الجمعية الإسرائيلية مستقرا بالضرورة بين معسكرين، بل هو أقرب إلى حالة عقلية ديناميكية ومزاج نفسي يتعاقب داخل ليس فقط الجماعة السياسية الإسرائيلية ولكن أيضا داخل الشخصية الفردية ذاتها استئناسا وتكيفا مع حركة الواقع وهو ما يعكس، ويتأكد في الوقت ذاته، بالقدرة الفائقة للحركة الصهيونية على تجاوز مواقفها وخطاباتها السياسية / الإيديولوجية حينما يبرز في الواقع من التناقضات ما يجعل لهذه المواقف والخطابات ثمنا مكلفا يمثل قيدا على إندفاعها المستمر نحو أهدافها. ولعل فكرة التجاوز هذه أكثر قدرة على تفسير مواقف عديدة يشوبها غموض ويحوطها جدل ناجم عن وجود خبرتين متناقضتين في سياق واحد، ويرجع تفسير ذلك -حسبما نتصور- لوقوعهما في لحظتين تاريخيتين متباينتين وربما متباعدتين وبالتالي فبينهما مساحة من زمن تسمح بتخليق مركب مغاير للفرص والمخاطر قد يغرى بإعادة القراءة وصولا لتعديل الإتجاه ليلائم قوة إندفاع الحركة الصهيونية ولهذا التفسير النظري ما يدعمه من مواقف وإن بدت الآن تاريخية:-

- فبينما انعقد مؤتمر بازل الشهير في أغسطس ١٨٩٧م وهو المؤتمر التأسيسي للصهيونية كعقيدة سياسية / قومية / استعمارية تبحث عن جسد لها إما في الأرجنتين أو قبرص أو أوغندا أو فلسطين، وحيث ارتأى هيرتزل العلماني الملحد أهمية أن يكون الجسد هو فلسطين كإدراك ذكي منه لأهمية القوة السحرية للإسطورة في صناعة التاريخ، كان هناك

مؤتمر أخر ينعقد بمونتريال بزعامة الحاخام اليهودي "إسحق مـــايرويز" في التوقيت نفسه ليصدق على قرار يشجب أي مبادرة تهدف إلى إنشـــاء دولة يهودية، لأن السعي لإنشاء هذه الدولة يعد فـــهما خاطئـــا لرســـالة إسرائيل – النبى – الذي دعا إلى يهودية روحية تجمع كل البشـــر فـــي إطار مملكة الرب وليس إلى قومية سياسية"[٢٦]. وبعد ذلك بخمسين عامـــا أعلنت الدولة اليهودية لأن هيرتزل كان أقوى، ولأن الحركة الصهيونيـــة رغم إدعاءاتها الإسطورية احتكمت لحركة الواقع ثم منحتها حق تـــأويل التاريخ فأخذت الأسطورة – عبر واقع موات – تنتج تاريخا جديدا.

- وفي عام ١٩٥٨م دعا المؤرخ الصهيوني الأمريكي "مارتن بوبر" والـــذي توفى في إسرائيل إلى تعاون إسرائيلي – عربي في فلسطيني لأن ذلـــك بمقدوره "إحداث تنمية في الشرق الأوسط بفضلـــها يســـتطيع – لاحـــظ الإنتاج الدلالي المتكرر – أن يساهم بشكل كبير وجوهري فـــي مســـتقبل الإنسانية"[٢٧] وبعد ذلك بتسع سنوات بادرت إسرائيل بشن حـــرب ١٩٦٧م ذلك أن الفرصة كانت مواتية للإندفاع الصهيوني ولذا فالتجاوز ممكـــن، وإعادة التأويل في سياق واقع جديد يبدو مطلوبا دائما.

في هذا السياق يمكن تفسير الخبرتين المتناقضتين لبيجن في الســـبعينات، ونتنياهو في التسعينيات، ثم التحول في الداخل الإسرائيلي عن بيريز إلـــى نتنياهو وعن باراك على مراوغته، إلى شارون بكل دمويته، على أنه نمط إدراك يعقب آخر عبر قراءه جديدة لواقع متغير يتيح فـــرص ومخـــاطر جديدة.

ومن هنا فإن مرونة الحركة الإسرائيلية ممثلة فـــي خياراتـــها المتعـــددة، وقدرتها على المبادرة بهذه الخيارات في مواجهة ممارسة عربية لخيـــار واحد تلو آخر حسب الرسالة الإسرائيلية وعلى طريقة إما وإما، وربما مع سوء التوقيت الذي لازم ممارستنا لهذا الخيار الوحيد، هى جميعها الأمور التى جعلت إسرائيل الآن تبدو متمتعة بالتفوق العسكري كنتيجـــة لخيـــار

الحرب ومتمتعة أيضا ببعض الشرعية كثمرة لإتفاقات العرب المتكررة والمنقوصة معها وأصبح ممكنا لمن يحكم إسرائيل الآن التحرك بين ضفتي القوة والشرعية بمرونة كبيرة من إحداهما نحو الأخرى. ولعل الفارق بين نماذج القيادات هو نقطة البداية أى من أيهما يبدأ وعند أيهما ينتهي، وليس أمام العرب في المقابل سوى صيغة سلام مختلة لا بديل لها سوى حرب غير ممكنة ولا متصورة بما يبدى السلام المختل والملفوف بأوهام التنمية والرخاء كغاية للتاريخ العربي يجب الدفاع عنه كدفاعنا عن الوجود نفسه، ومن هنا فإن استمرار الخضوع لمنطق هذا التيار إنما يكرس لدينا الأحادية التي صاحبت تكيفنا السلبي مع الصراع منذ بدايته وقادتنا إلى الجمود وربما الإفلاس.

ونتصور أن تحسنا كبيرا في محصلة التكيف العربي كان ممكنا تحقيقه بالقدرة العربية الشاملة نفسها ورغم فجوة النوع القائمة مع إسرائيل عند بداية الصراع لو أن الذهنية العربية كانت منفتحة وقادرة على المزاوجة بسلاسه بين الأهداف والوسائل على نحو لا يجعل من وضوح الأهداف قيدا على تعددية الوسائل ومن ثم كانت لديها القدرة على المبادرة والمرونة فى التعامل مع أكثر من خيار في الوقت نفسه على نحو يفتح الباب أمام السلام المشروط منذ البداية بقدر ما كان يفتحه على باب الحرب التي بدت آنذاك صعبة، وتبدو اليوم أصعب ولكنها يجب أن تبقى طرحا بديلا ولو صعبا للسلام إذا كان مستحيلا لأن الاستبعاد النهائي لخيار الحرب يجعل السلام أكثر استحالة، والمهم في كل ذلك أن يبقى دفق الواقع وحركته وملابساته هو الحافز والمعوق لكل خيار وبحسب قدرتنا على إنجازه، ومدى قبول الآخر له.

والأهم أن يدور تفاعلنا مع كل هذه الخيارات على أرضية عمل دؤوب لتنمية الذات تنمية شاملة تعيد ترميم قدراتنا الشاملة وتوسع ممكناتنا وتخلق أمامنا فرص جديدة ومسارات للحركة إزاء الأخر، وإزاء المستقبل

نفسه، وأما الذهنية التي تتمسك بخيار وحيد أيا كان جوهره وترفض ما عداه، ثم ما تلبث أن تقوم بتبديله فترفضه تماما ولفترة طويلة يتم فيها إعلاء نقيضه أو وريثه فليست إلا الذهنية المغلقة التي تقود بسوء التكيف إلى الجمود وربما الإفلاس.

**أما الإتجاه الثاني "العقلانية التاريخية":**

فهو الأقرب إلى هذه الذهنية المفتوحة فى كيفية الإستجابة العربية للتحدى الإسرائيلى اذ يؤكد على ضرورة تحدي حركية المسار العام للصراع والذي اتخذ هذا الشكل السالب دائما وعدم الخضوع لمنطقة حتى وإن كان الثمن هو الخروج عنه كلية الآن بهدف امتلاك القدرة على تعديله في المستقبل. وبالأدق يجب رفض البنية الحاكمة لعملية التسوية الراهنة كلية لأنها منذ أوسلو محكومة بمنطق القوة والتشبث بشرعية "القانون" حتى وإن قاد ذلك مؤقتا إلى تجميد عملية التسوية الجارية دونما خضوع لمقولة "الفرصة الأخيرة"، وهو التحدي الذي ندعى بقدرة الأمة على ممارسته بل وإنجازه لأكثر من سبب؛

**الأول** : يستند إلى منطق الصراع نفسه حيث لا توجد حتمية تاريخية تدفع بمساره نحو الإتجاه السالب وإنما هي ملابسات سياسية واستراتيجية تدفع في هذا الاتجاه أو ذاك. فمثلا كان الإنتقال من الشرعية التاريخية إلى القانونية مرتبطا بتحولات عميقة سياسية واستراتيجية تمت بالصلة ليس فقط لبنية النظام الدولي بل أيضا لحركة هبوط وصعود الأفكار والإيديولوجيات وتجارب النهوض والتحديث في العالم وفي الإقليم على السواء، وهي تحولات لم تأت هكذا فجأة بين عشية وضحاها بل كانت متصورة ومطروحة ولها مقدماتها ودارت حولها سجالات ومرت بمراحل استغرقت نحو نصف القرن الأخير "١٩٤٥ ــ ١٩٨٩" والأكثر من ذلك وأهم أنه قد تم تقنينها بالفعل حيث انتجت كل جولة في الصراع بين العرب وإسرائيل قرارا

جديدا وهي قرارات تراكمت لتصوغ في النهاية شرعية قانونية دولية أدت في سياق تراكمها هذا إلى صهر وتفكيك الشرعية التاريخية للحق العربى وتحويلها إلى شرعية قانونية، ومن ثم كان الإنتقال من شرعية التاريخ إلى القانون مبررا بجماع تأثير هذه التحولات والمراحل وعمليات التقنين والصهر عبر نصف القرن. وذلك على العكس من الإنتقال الثانى الخطير من شرعية القانون إلى منطق القوة والذي تحاول إسرائيل إنجازه الآن في عملية التسوية والذى ليس له ما يبرره من هذه التحولات والمراحل وعمليات التقنين لأنه وليد سنوات ما بعد أوسلو فقط ومن ثم يمكن للعرب، بل يجب عليهم تحديه.

**والثاني** : هو تهافت منطق هذا القطاع أو التيار المروج لمقولة الفرصة الأخيرة والمحبذ لأي نوع من التسوية والقائم على تصور مؤداة أن الاعتدال ثم المزيد من الاعتدال العربي سوف يؤدي في النهاية إلى اعتدال إسرائيل، ونظنه تصورا خاطئا لأن الثلاثين عاما الماضية كلها تسير منذ بدايتها وحتى نهايتها في إتجاه الإعتدال العربي، والتشدد بل الاستئساد الإسرائيلي في الوقت نفسه رغم الإستناد العربي في هذه الفترة المنقضية إلى شرعيتين كبيرتين أولاهما تاريخية ملهمة، وثانيهما قانونية ملزمة فما بالك عندما يصبح الإستناد فقط إلى شرعية أمر واقع متحرك وسيال ومحكوم في النهاية بمفردات قوة صلدة تملكها اسرائيل وحدها في الوقت الذي تخلينا فيه عن موار قوتنا اللينة؟ المتصور منطقيا أن يزيد الاستئساد الإسرائيلي، وعندها، وتفاديا لهذا الاستئساد فلا بديل عن التشبث بشرعية القانون والتمترس خلفها حتى وإن بدى هذا التمترس تشددا، لأنه وحدة، كفيل بوضع خطوط حمراء تميز المحرمات عن الممكنات.

**أما الثالث:** فيتعلق بالغايات المرجوة والنهائية لهذه التسوية كختام للصراع الطويل وهل هي استعادة حقوق الأمة المغتصبة في الأرض والكبرياء من ناحية، وعزل وحصار عوامل الإضطراب وعدم الاستقرار من ناحية أخرى أم مجرد إبراء الذمة من مسئوليات وأعباء إدارة الصراع والتسوية ولو مؤقتا ؟ ذلك أن إعلاء غايات استعادة الحقوق والكبرياء وتحقيق الاستقرار يتطلب نوعا آخر من التسوية يتسم بالعدالة والنزاهة غير موجود في سلام القوة الراهن الذي لا يؤدي للإستقرار والأمن قط بل على العكس قد يسرع من إيقاع العنف لدى أفراد وجماعات وحركات كانت تستبقى طاقاتها للحظات آتيه في الصراع فإذا بها تجد نفسها في لحظة إعلان نهاية ظالمة تهدد أحلامها في التحرر والكرامة وتدفعها لإفراغ كل غضبها على عجل ونعتقد أن هذه هى حال المقاومة الإسلامية المسلحة وعملياتها الإستشهادية فى الأرض المحتلة، وهنا تصبح التسوية غير ذي هدف أو غاية، وربما يصبح تحديها في صيغتها المختلة هو الأقل تكلفة ناهيك عن كونه الأكثر احتراما لمقدسات الأمة حتى لو قادهم هذا التحدي إلى رفض عملية التسوية برمتها، طالما أن الصراع يبدو غير قابل للحل، بقصد التأثير فى السياق المحيط به الآن ومن ثم تعديل التوازنات الحاكمة له فى المستقبل.

غير أن الإشكالية التي يثيرها هذا الخيار، على عقلانيته، هي غياب إطار سياسي يحتويه وخبرة سياسية تلهمه، أو قوالب تنظيمية تضبط عمله على النحو الذي تجسده صيغة ومسارات وقنوات تفاوض عملية التسوية للخيار الأول والتى تبقى، رغم إنهيارها، كأطلال تشهد على شيء ما كان قائما. وعلى نحو أدق فإن هذا الخيار يحتاج إلى تجسيد في "كتلة تاريخية عربية" تحوز قيم "العقلانية السياسية" وتعمل في إطارها على حساب تيارى المزايدة الجوفاء / السلفي، والوقوعية الخانعة/ البراجماتي، وتدرك بعمق مفردات الواقع سواء الإيجابية الدافعة منها، أو السلبية المعوقة، ولكنها في

الوقت نفسه لا تخضع لهذه المعوقات وإنما تسعى حثيثا لتهميشها وتجاوزها بإطلاق طاقات مجتمعاتها لتفعل فعلها تجاوزا لمفرداتها السلبية ودعما لكل المفردات الإيجابية في حقائق الصراع العربي – الإسرائيلي.

**ولعل أولى الحقائق** التي يتوجب على الكتلة العربية حاملة العقلانية التاريخية أو "الكتلة التاريخية العربية" أن تتوقف عندها هي تقلص الدور العسكرى الذي يمكن أن تسهم به شتى الدول العربية في دعم الموقف الفلسطينى على المستوى المباشر أمام تمدد الدور الفلسطيني ومحوريته، وهي الحقيقة التي يفرضها التعنت الإسرائيلي من ناحية، وصعوبة شن حرب نظامية من جانب الطرف العربي من ناحية أخرى. ففي ظل انسداد قنوات السلام والتفاوض المباشر، وغياب القدرة على شن حرب في الآجل القصير والمتوسط يصبح خيار المقاومة بدرجاتها متباينة الشدة مدنيا، وعسكريا هو الأرجح، وهو الخيار الذي لا يمكن أن يمارسه إلا العنصر الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وربما داخل إسرائيل.

**وثانية هذه الحقائق:** هي أن حل الصراع العربي – الإسرائيلي لن يكون قريبا كما كان يتصور البعض منتصف التسعينات الماضية، فلا السلام قريبا، ولا الحرب ممكنة أو حتى حاسمة في حلة، والأغلب إذن أن تطول فترة القلق والتوتر في المنطقة وهو توتر يحتوى على مزيج من العنف المحدود ومحاولات التفاوض المتكررة، مع الكثير من السلوكيات والخطابات المراوغة أو حتى الاتفاقيات الأمنية الجزئية، وأيضا احتمالات لإقتلاع جذور السلطة الفلسطينية في الأرض المحتلة أو ربما اغتيال بعض قادتها واحتجاز آخرين على منوال ما تطلقه بعض القوى الإسرائيلية من مطالب أو تكشف عنه من هواجس.

**وثالثة هذه الحقائق:** هى أن الانحياز الأمريكى لإسرائيل وصل الى ذروة غير مسبوقة نتيجة تحالف المحافظين الجدد مع الليكود فى ظل الإدارة الجمهورية / البوشية وخاصة بعد كارثة سبتمبر الإرهابية والتى مثلت بكل دراميتها منذ اللحظة الأولى لوقوعها ذريعة حاولت اسرائيل استغلالها

منذ البداية. وقد كانت المحاولة الافتتاحية بنزوع شارون وباراك لتلبيس الحدث، منذ اليوم الأول لوقوعه، لمنظمات وحركات عربية فاعلة في الصراع ضدها استعداءا لأمريكا والغرب على العرب والفلسطينيين بالذات. بل أن شارون بدأ مباشرة فى اغتنام الفرصة التى تصورها سانحة فى ظل إنشغال العالم بأمريكا وأمريكا بنفسها لتطبيق سياسة قمعية بالغة القسوة ضد الفلسطينيين إنطلاقا من تصور مسبق لديه عن سقف الممكن والمسموح به فى الزمن الجديد بعد ١١سبتمبر. وقد كانت النتيجة بالفعل كارثية سواء على صعيد التسوية السلمية التى شهدت جمودا ثم تراجعا كبيرين أعقاب الإجتياحات الإسرائيلية المتكررة لأراضى السلطة الوطنية والمذابح التى إرتكبها جنود الجيش الإسرائيلى ضد الفلسطينيين وخاصة فى جنين ونزوع إسرائيل إلى حصار الرئيس عرفات بمقره الرئاسى فى رام الله ثم محاولة التخلص منه بإشتراط رحيلة كضرورة لإستئناف عملية السلام وذلك بعد حصولها على الضوء الأخضر الأمريكى بعد تردد، وحتى وفاته التى شابها درجة من الغموض وتبادل الإتهام حول سبب الوفاة وما إذا كانت اسرائيل ضالعة فيها، أو على صعيد تآكل درجة الشرعية التى كانت تتمتع بها حركات المقاومة العربية فى لبنان وفلسطين من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى الأمر الذى كان قد ساعد على تحقيق توازن سياسى مطلوب داخل الشرعية مع الدولة الإسرائيلية فضلا عن توازن عسكرى جزئى / عملياتى داخل الأرض المحتلة عبر جهود حماس والجهاد والتى كانت تتمتع بدعم عربى علنى من القوى الرسمية والشعوب أيضا ربما لم تعد بعض النظم الرسمية قادرة على إعلانه حتى ولو قدمته فى الخفاء.

وبينما حاول "العرب المعتدلون" الحصول على دور أمريكى فعال يفرض اكتمالا لمشهد السلام اغتناما لدورهم الذى طلبته الولايات المتحدة نفسها فى التحالف الدولى ضد الإرهاب ما عكس نزوعا نحو توظيف خبرة تاريخية سالفة شهدها عقد التسعينيات لحدود العلاقة بين الدولى والإقليمى وذلك فى أعقاب التحالف العربى – الأمريكى ضد العراق إثر غزوه

للكويت اعتبر هو الأساس للدور الأمريكى النشط فى عملية السلام طيـــة التسعينيات، فإنهم فشلوا فى إقناع الولايات المتحدة بأنهم شركاء جيـــدون فى التحالف الجديد ضد الإرهاب، رغم إعلان بوش الابن تـــأييده العـــابر لقيام دولة فلسطينية "كانت دوما جزءا من التصور الأمريكـــى لمســـتقبل المنطقة".

وكان من نتيجة هذا الفشل بروز الحاجة العربية الشديدة الى بذل جـــهود سياسية كبيرة وذكية لتجاوز هذه التأثيرات السلبية فى الشـــرعية وإعـــادة الوضع إلى ما كان عليه وليس إنجاز تقدم بصدده. ولا يغير من هذا الفهم أو ينتقص منه الإنشغال الأمريكى الظاهرى بخريطة الطريق وما ســـبقها من خطط ميتشيل وتينيت، أو ما سيتلوها من خطط وخرائط ربما عديـــدة وظيفتها الأساسية ليس انجاز السلام بقدر ما هى شغل الفراغ الحادث فـــى المنطقة لمنعها من التدهور الشديد، وذلك بمزيج من عمليـــات التفـــاوض المحدود، والعنف تحت السيطرة لادارة الوضع الراهن من ناحية، واختبار فرص تصفية القضية الفلسطينية دون هزات كبيرة من ناحية أخرى.

هذه الحقائق الثلاث معا تفرض على الكتلـــة العربيـــة – فـــي مواجهـــة إسرائيل – أن تستعد لمجابهة طويلة الأمد نسبيا يأخذ الفلســـطينيون فيـــها موقع رأس الحربة، وتأخذ باقي هذه الكتلة موقع القاعدة المؤيدة والداعمـــة بشكل مباشر يتجاوز حالة الترهل التي يعاني منها الآن الإمتداد العربـــي الواسع. هذه المجابهة تتطلب شروطا عديدة لنجاحها سواء على الجـــانب الفلسطيني – رأس الكتلة ــ أو على الجانب العربي – قاعدة ارتكازهـــا ــ وهنا تتبدى الحاجة إلى استراتيجية قومية محددة المعالم نقترح لها ثلاثـــة مرتكزات رئيسية متكاملة:

**أول هذه المرتكزات:**

هو إعادة بناء الكتلة المجتمعية العربية بما يتجاوز بها واقع الانشطار فـــى المرجعية الثقافية ومن ثم حالة الاستقطاب القائمة فى الفكر وحالة الجمـــود

المهيمنة على الواقع، نحو بنية حديثة تحوز عقلانية تاريخية تلهم مسارها نحو المستقبل.

وفى هذا السياق فان ثمة اقتراحين أساسيين أحدهما يرتب نتائجه فى الواقع السياسى والآخر يراكم آثاره فى الواقع التاريخى:

**الإقتراح الأول** : هو اعادة بناء الارتباط بين الانتماء الثقافى، والمحددات الإستراتيجية للإقليم العربى وبالأدق التأكيد على الترابط بين العروبة الثقافية والعروبة السياسية إذ ثمة حقيقة نراها تعانى الذبول وهى أن كلتيهما معا هما القدر التاريخى والمسئولية الحضارية لكل ناطق بالعربية ولن يرفعهما عنا - القدر والمسئولية معا - حتى الإعلان الرسمى بأننا لم نعد عربا وهى مسألة مهمة لأن بعض الدول القطرية أخذت تنفلت من سياج العروبة "السياسية" لتتصرف وحدها إزاء العالم وبحرية كاملة بتصور أن فى هذا الانفلات مبررا كافيا للعالم والولايات المتحدة الامريكية تحديدا للتعامل معها بحسبانها ارادات مستقلة عن الاقليم السياسى العربى أى بعيدا عن الشروط العامة التى يفرضها الإنتماء الإستراتيجى للجغرافيا العربية وذلك فى الوقت الذى قد تشجع فيه الولايات المتحدة ذلك الإتجاه ليس قبولا بمنطقة ولا استعدادا للتجاوب مع منطلقاته الفكرية أو غاياته السياسية وإنما فقط للإستفادة النفعية منه بتوظيف هذا البلد أو ذاك استراتيجيا ضد المصلحة العربية الشاملة ولو بمزايا مؤقتة وهناك شواهد عديدة لهذه المحاولات القطرية، وهذا التوظيف الأمريكى، وربما لا يخرج العراق نفسه عن كونه احدى المحاولات الدرامية ذات النهاية المأساوية لهذه الحقيقة.

وربما كان هذا التصور لإمكانية تجاوز المحددات الإستراتيجية العامة للجغرافيا العربية بمجرد ممارسة سلوكيات أو التورط فى مواقف لا تلتزم بالهموم القومية قائما على خلط فى الادراك بين أصالة الانتماء، ونفعية التوجه والفارق بينهما كبير، وبالغ الأهمية لأنه يضع لنا علامات تشير

إلى الطريق إذ تحدد المخاطر والمحاذير والفرص ايضا، فالإنتماء تكوين معقد يتسم بالثبات فى جوهره وإن تغير شكل التعبير عنه، وهو فى ثباته يرتبط بالأرض الحاضنة، والأفكار الكبرى الملهمة فالوطنية مثلا نتاج تجربة انسانية طويلة على بقعة جغرافية محددة ونماذج تاريخية متتالية فى الحكم وممارسة السلطة تصوغ خصوصيتها، أما القومية وخاصة فى السياق العربى، فهى تقوم على ذلك كله وتضيف اليه الهاماتها الكبرى... العقائد الدينية واللغة المشتركة والتراث التاريخى. والانتماء بهذا المعنى لا يمكن تعديله وإن أمكن تجديده لأنه يتعلق بالهوية ذاتها ولأنه يمارس حتى دون وعى وبطريقة تلقائية دون شعور به إذ يرتبط الحديث عن الانتماء غالبا بلحظات الأزمة التى تواجهه أو تهدده بالمخاطر اذ لا يوجد فاصل واقعى بين الإنسان وما ينتمى إليه لأن الإنسان نفسه بناء يقوم على العديد من عناصر الهوية التى تحدد الإنتماء حتى أنه يتحول إلى أمر واقع لا يمكن التخلى عنه بالإرادة الذاتية نفسها، وذلك على العكس من التوجه الذى يتسم بعدم التعقيد لأنه غير بنيوى وغير تاريخى وغير مستقر، إذ يرتبط أساسا بالمجتمعات السياسية فى علاقاتها بالآخرين وليس بهوية هذه المجتمعات ولا يلهم الذات الفردية داخلها، كما أنه يقوم على عنصر المصلحة لا التراث أو اللغة أو الارض أو العقيدة ولذا فهو مؤقت ومرهون بهذه المصلحة المتغيرة يمكن تبديله حسب اتجاهاتها لأنه عملية ممارسة خارج اطار الذات تدركها المجتمعات وتتحكم فيها وتصوغها بوعى كامل وإرادة حرة أحيانا، وحسب الضغوط الداخلية والخارجية وما تطرحه من فرص ومخاطر أحيانا أخرى.

وفى هذا السياق تبدو سطحية الحديث وسخفه عن الحيرة بين الانتماء القومى العربى وما يتصوره المتجادلون من بدائل له كانت مطروحة كخيارات على الحركة السياسية العربية فى القرن الماضى ولا تزال كالأوسطية والمتوسطية، فالحقيقة القومية فى عالمنا العربى حق وواجب فى الوقت ذاته، ولذا فبقدر ما تثير من فرص للتكتل والمساندة والوحدة

فهى ايضا قد تتحول إلى عبء عندما تنعدم امكانات التكتل وتعترينا عوامل الضعف فلن يكفى لقطر عربى أن يهمل عذابات الشقيق العربى ليتعامل الآخرون معه على أنه غير عربى بل سيظل مع ذلك مسئولا عن عروبته، فالمهرولين إلى التطبيع مثلا لن ينظر إليهم باعتبارهم غير عرب بل على أنهم عرب تدفعهم احباطاتهم ومصالحهم للتعامل مع اسرائيل ولذا فإن التنازل عن حق الانتماء القومى لا يحول دون المسئولية عنه وهى قضية مهمة بل وخطيرة.

**وأما الأقتراح الثانى الأساسى:** فهو اعادة الفرز الدقيق لأطياف الحركة الإسلامية المعاصرة والتى تجسد الكتلة التقليدية حاملة لواء المرجعية الثقافية السلفية يكون هدفه النظرى والعملى إعادة إدماج تياراتها الأكثر عقلانية وقابلية للتجدد والحوار فى بنية الكتلة العربية الحديثة المتنامية، وفى الوقت نفسه حصار تياراتها الأخرى الأكثر تطرفا وعنفا والتى ندعو الى تسميتها "التيارات العدمية" مما يرتب بمرور الزمن اتساعا فى الكتلة الحديثة، وضعفا فى الكتلة السلفية تفقد معه حضورها المتكافئ وتتحول إلى مجرد حضور هامشى لا يعوق تدفق الكتلة الحديثة بإلهاماتها ورموزها وتنظيماتها فى مجرى التاريخ العربى إذ داخل الحركة الإسلامية المعاصرة يمكن التمييز بين جماعة كحماس مثلا تمارس عنفا واعيا دفاعا عن الوطن الفلسطينى وعن المشروع العربى – الاسلامى التاريخى فى مواجهة الإحتلال الإسرائيلى وعلى نحو يجعلها أهم مثيرات القلق لديه وأهم أوراق الضغط لدينا فى وقف تعجز فيه النظم العربية جميعا عن التأثير فى مجريات الصراع ما يجعل حماس، مع الجهاد، وحزب الله هم الجزء الحي والمقاتل على ساحة الصراع ويبقى لهذه الحركات ومثيلاتها التى تمارس اختلافا واعيا حول الوسائل أو المبادئ وعنفا سياسيا منضبطا بشروط معينة مكانا داخل التيار التاريخى، وذلك على العكس من التيارات التى تمارس العنف المطلق غير المبرر والذى يهدر قيمة الوجود الإنسانى كما كان فى الجزائر، او تلك التى

اخذت فى الظهور فى فترة التسعينات ووصلت الى حد ارتكاب مذبحة الاقصر عام ١٩٩٧ م فى مصر، وبالذات تنظيم القاعدة الذى ارتكب أحداث سبتمبر على الأغلب فوضع الجماعة العربية بل الأمة الإسلامية كلها فى مهب رياح الإمبراطورية الأمريكية.

وجوهر ما أطمح اليه هنا هو الدعوة لإعادة فرز الحركات الإسلامية المعاصرة على نحو ينزع تماما وصف "إسلامية" عن تلك التى تمارس العنف المطلق ونقترح هنا تسميتها بـ "الحركات العدمية" باعتبارها إمتدادا عنيفا وأكثر دموية لتلك النزعات الفلسفية والحركات السياسية الهامشية التى حاولت اهدار قيمة الانسان ومعنى الوجود طيلة التاريخ العربى الإسلامى ولهذه التسمية الجديدة "العدمية" حيثيات موضوعية لعل أهمها: -

١- انها بالفعل تملك تصورا عدميا للحياة على أكثر من مستوى فهى ضد الانسان لأنها لا تتردد فى قتله واستباحة دمه باسم دين يعتبر أن قتل النفس بغير حق هو قتل للناس جميعا بنص وثيقته المركزية / القرآن الكريم، وهى ضد المجتمع لأنها لا تترك فرصة للعبث بمقدراته وانتهاك رموزه إلا وانتهزتها حتى لو كانت على حساب مجتمعات انسانية اخرى لا تصطدم معها مباشرة "مجتمعات ضحايا الاقصر"، وهى ضد الطبيعة لأنها تكره كل ما هو فطرى وجميل، وضد كل عمران وإنجاز يرقى بالإنسان ويرسخ قيم الوجود.

٢- انها ذاتها ولفرط شعورها بالعدمية وربما بالغرور أصبحت تسمى نفسها على نحو أكثر وضوحا كما برز فى حادث الاقصر "كتيبة الخراب والدمار" ربما فى لحظة صدق مع نفسها ومعنا.

هذه المراجعة الفكرية ليست شكلية ولكنها تقع فى صميم المواجهة مع هذه التيارات العدمية، وفى قلب عملية الفرز الثقافى والتاريخى النازعة الى إعادة التجانس الى الكتلة المجتمعية العربية عبر إقتحام مشكلنا الثقافى

الراهن والقائم على ثنائيات جامدة تفصل بين ما يجب إندماجه على نحو شرعي / لا شرعي، معاصر / أصيل وغيرها وهو ما يسهم بالضرورة فى بناء كتلة عربية حديثة قادرة على قيادة المشروع النهضوى القومى العربى تجاوزا لمأزق الدولة العربية الذى كشف عنه عصر التحرر الوطنى فى الخمسين عاما الماضية. ذلك أن إعادة بناء المشروع النهضوى العربى على قاعدة كتلة مجتمعية حديثة، وطبقة وسطى واسعة، ونظام سياسى تعددى هو ما يمنحنا كعرب الشخصية الجماعية التى بها نتحرر من العجز، واليقين بأننا نستطيع ان نملك زمام مصيرنا.

**وثانى هذه المرتكزات :**

هو الأساس الفلسفي الذي يلهمها والتي تعمل على تحقيقه. هذا الأساس لابد وأن يرتكز بدوره على النزعة الإنسانية الحديثة وتصورها لمنطق عمل وجدل حضور ثنائية الحرب والسلام وهي نزعة تؤمن في تيارها العام بأن السلام ليس فقط خيارا استراتيجيا لحل المنازعات المتفجرة بالفعل، بل هو أيضا وقبل ذلك فطرة إنسانية وحالة وجودية مثلى ومبدعة تسعى لتجنب التنازع أصلا، ولكنها تؤمن في الوقت نفسه بأن الحرب قد تصبح ضرورة إنسانية وإن ظلت استثنائية عندما يسود البغي وتعجز عن صدة متوالية: الشرعية التاريخية، والإلهامات الدينية، والمواثيق القانونية وشتى أصول ومكونات النزعة الإنسانية التي صاغت الأخلاق المدنية الحديثة. هذا الأساس الفلسفي يلهمنا ثقافة سياسية متوازنة هي أقرب إلى أن تكون " ثقافة سلام" ولكنها في الوقت نفسه ثقافة سلام غير متهافتة ولا تخضع لتلك النزعة المتنامية الداعية إلى تجاوز كل مركبات وحقائق الماضي من صراعات وعلاقات ومواقف وثارات وذلك بالقفز عليها فيما يشبه حالة من فقدان الذاكرة، وليس بحلها وتلبية متطلبات تسويتها العادلة. وهو، من ثم، يحدد لنا طريقا للسلوك والفعل لا يقودنا مباشرة إلى الحرب، ولكنه لا يستبعد فكرة الحرب في الوقت نفسه،

وإنما يجعلها أخر محطات هذا الطريق إذ فشلت قافلة السلام في أن ترسو على أي من المحطات السابقة عليها.

ويفترض هذا الأساس الفلسفى صياغة خطاب إعلامى عربى يفرز النزعة الإنسانية الجذابة عالميا وذلك بإبرازه للأبعاد الإنسانية العامه لكفاح الشعب الفلسطينى المحتل والمسلوبة حريته، فى مواجهة القوة الباغية المحتلة، وما يجسد هذه الروح من قصص ومواقف وحوادث على منوال حادثة الشهيد محمد الدرة ومثيلاتها، مع الإنطلاق من حقيقة أن الأرض المحتلة عربية ولابد أن تعود بغض النظر عن مدى قدسيتها الدينية أو أهميتها الاستراتيجية والتوقف عن إبراز البعد الدينى والعرقى فى الصراع لأنه لا يبدو فقط منفرا للعقل الغربى الذى نود مخاطبته وتغيير اتجاهاته، ولكن أيضا لأنه يصطدم بأساطير إسرائيلية نقيضة تبدو أكثر حضورا لديه حول الشعب المختار وأرض الميعاد وغيرها من أساطير توراتية قديمة وصهيونية حديثة.

وفى هذا السياق يمكن البناء على ما تحقق من مكاسب أخلاقية للقضية الفلسطينية بتأثير موجه التدمير والقتل الجماعى الإسرائيلى للفلسطينيين وخاصة فى مخيم جنين الذى ارتبط إسمه بعمل قد تختلف الروايات العربية، والإسرائيلية على وصفه، ولكنه سوف يبقى فى التاريخ عملا من الأعمال "ضد الإنسانية" تلك التى تثير تعاطف ذوى النزعات الإنسانية ضدها بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية والثقافية، ومواقعهم من القائمين بها. فقد استقطب الفلسطينيون تعاطفا إنسانيا واسعا لجمهور بعضه من اليهود أنفسهم، وبعضه من الولايات المتحدة ذاتها تجلى مثلا فيما أعلنه ستيفان سبيلبرج الأمريكى اليهودى مخرج فيلم "قائمة شندلر" عن المحارق النازية لليهود من عزمه على إخراج فيلم عن "المأساة الإنسانية الفلسطينية" فيما يبدو وكأنه تحول – وإن كان فرديا لدى سبيلبرج – فى الإطار الأخلاقى الذى دار فيه الصراع العربى –

الإسرائيلى فى النصف الثانى من القرن العشرين من شرعية "إنسانية" لإسرائيل أسستها المحارق النازية ضد اليهود فى إقامة وطن قومى لهم فرضت الاسطورة التاريخية، والرؤية السحرية للعالم معا أن يكون فى فلسطين، إلى شرعية إنسانية جديدة للفلسطينيين تؤسس لها المجازر الإسرائيلية فى حقهم كما تجلت فى جنين بعد صابرا وشاتيلا ودير ياسين وللدرجة التى دفعت مخرجا يونانيا أخر من أصل أمريكى يهودى تجاوز عمره ٩٠ عاما هو "جون داسان" لأن يعلن "أريد أن أقتل شارون –هذا هو طموحى". وكان التعبير الأكثر صراحة فى هذا السياق للأديب البرتغالى الكبير الحائز على نوبل "جوزية ساراماجو" أثناء زيارته ضمن وفد البرلمان العالمى للكتاب إلى الأرض المحتلة ربيع عام ٢٠٠٢ عندما شبه المجازر الإسرائيلية للفلسطينين بالمحارق النازية لليهود، وهو التشبيه الذى أثار أحد أكثر كتاب إسرائيل اعتدالا وهو الروائى "عاموس كينان" نظرا لحساسيته ودلالته ليس فقط فى نزع "الاستثنائية" الإنسانية الممنوحة لليهود فى الذاكرة / العقل الأوربى باعتبارهم الضحية الأبرز فى التاريخ المعاصر إن لم يكن التاريخ بإطلاق، وإنما أيضا لإشراكه الفلسطينيين "الأعداء" فى هذه الاستثنائية التى تحيل اليهود بالمقابل إلى موضع الجلاد الأبرز لهذا الشعب الفلسطينى.

غير أن مقولة ساراماجو لاتقر واقعا، بقدر ما تثير سؤالا: هل يمكن تحويل مفردات هذا التعاطف الإنسانى إلى مرجعية أخلاقية جديدة ونقيضة وفاعله سياسيا فى الصراع العربى الإسرائيلى فيستحيل التعاطف الغربى مع الفلسطينيين عاما ومتصلا بدلا من كونه لحظيا نخبويا محدودا؟

ولا شك أن ممكنات هذا التحول تتوقف فى شق كبير منها على مستوى الخطاب الثقافى العربى ومدى جودته التى يعوقها معضلتان؛

**الأولى** : تتعلق بالنزعة الدفاعية الناجمة عن أزمة الواقع نفسه، فالخطاب هو نمط من أنماط الافصاح الشامل عن واقع حضارى بعينة، وعن

إدراكه السياسى حسب منطق متماسك داخليا يصدر ويتأسس على رؤية أشمل للوجود الإنسانى ومن ثم فهو افصاح منطقى عن واقع سائد لدى الجماعة الثقافية لا يمكن معه تقديم صورة عن حالة الجماعة لا تؤيدها المعطيات الواقعية، ولا طرح تصور عن مستقبلها لا تؤيده ممكناتها الحقيقية الراهنة وإلا افتقد الخطاب منطقة وتحول إلى محض صياغات بلاغية ومزايدات كلامية لا تقنع أحدا، حيث لا يمكن لأى خطاب إعلامى مهما بلغ ذكاؤه أن يقدم الإرهابيين قاتلى المدنيين فى برجى مركز التجارة العالمية مثلا باعتبارهم مجاهدين أحرار كغاندى أو مانديلا ضد الاحتلال والعنصرية ولن يكون أمامه غالبا إلا محاولة مستميته لإبراز التمايز بينهم وبين العرب المسلمين العاديين، وبين ما قاموا به، وما يقوم به الفلسطينيون من عنف جهادى ضد الإحتلال الإسرائيلى، وذلك فى نزعة دفاعية سلبية إزاء موقف معقد يسهل على المعادين لنا استغلاله وإساءة تفسيره فى ظل ظروف مواتية لهم يتم عبرها إهدار طاقتنا فى الدفاع عن أنفسنا.

وكذلك لا يمكن تقديم صورة زاهية عن مجتمع عربى حر ومتفتح للحوار بينما تمتلئ ضروب هذا المجتمع بشتى صنوف القهر والاستبداد ومن ثم فإن الرغبة الصادقة فى تطوير الخطاب الإعلامى العربى لابد أن تنطلق من رغبة أعمق فى إحداث تغيرات جوهرية فى النموذج الثقافى العربى السائد باتجاه العقلانية والحرية وبالقدر الذى يمكن ثقافتنا العربية من استيعاب ألوان طيفها بل والنهوض من خلالها والكف عن انتاج ظاهرة العنف العبثى داخلها، حتى يبقى للجهاد الاستشهادى مكانة ومكانته اللائقة به والتى يمكن الدفاع عنها حينما يبذل الدم النبيل فى وقته وفى إطار إدارة شاملة واعية لصراعاتنا الكبرى.

**أما الثانية:** فتتعلق بالنزعة الهروبية الكامنة فى ببنية الخطاب نفسه والتى تدفعه فى كل سجالاته بعيدا عن الواقعى والتاريخى والسياسى، الى أرضية النص الإسلامى ذاته فى حضوره الرائق، وشفافيته العالية، وجودته التى لا شك فيها، وشموله الذى لا يقارن بنص آخر غيره، محاولا طرح قيمه الجوهرية على الآخر باعتبارها قيمنا "نحن" المعاصرون فى العدل والشورى وحرمة النفس الإنسانية، والتسامح مع أهل الملل والأعراق الأخرى، ما يكاد يشكل فى مجموعة نزعة إنسانية لها أصالتها وفرادتها بحق، ولكنها غير متجسدة فينا ولا حاضرة فى واقعنا. واذا ما نظر الآخرون الينا فلن يجدوا منها شيء، ومن ثم فلن يصدقوننا لأنهم غير معنيين إلا بواقعنا المعيش ولا يعنيهم قط خطابنا عن أنفسنا أو بالأحرى خطابنا عن نصوصنا الموروثة المحفوظة بين دفاف الكتب، ونحن لا نزال نتساءل: لماذا؟ ألم يقرأوا هذه الآية، وهذا الحديث، ألم يعرفوا التجربة التاريخية تلك، والسبق الحضارى ذاك؟

واذ نطرح هذه التساؤلات جميعا فإننا لا ندرى كم أننا شوهنا أنفسنا، وأن الصورة التى نروجها غير موجودة إلا فى خيالنا الجماعى كمثال يلهمه نصنا المقدس، أو ذكريات تبثها تجربتنا التاريخية، ومن ثم فإن أغلب ما نقدمه نحن عن أنفسنا، ونلح فى التذكير به ليكون معيارا لصورتنا لدى الآخر هو مجرد خطاب "خطابنا نحن" عن الخطاب "النص الدينى المقدس والمضمن كتابنا الكريم، وسنتنا النبوية، فضلا عن بعض أنقى تجاربنا التاريخية فى العصر الراشد، وأمضى مواقف علمائنا وفقهائنا فى العصر التالى لهم" وليس خطاب عن واقع حقيقى حى وممتد وفاعل فينا وحاكم لمصائرنا، حيث يزخر هذا الواقع بكل النقائض لما يرتسم فى مخيلتنا النصية عن أنفسنا، حيث الإستبداد فى مواجهة الشورى، والحرمان الإقتصادى والفقر والتهميش للغالبية من مواطنينا فى مقابل العدل والمساواة اللذين ترسمهما روح النص فضلا عن جسده، والنزوع الى

العنف العبثى أحيانا، والعدمى أحايين، تحت رداء الدين، فى تناقض مع ملكة التسامح التى سادت الحضارة الإسلامية حتى عهدها العثمانى المتأخر.

ولأن العقل الغربى واقعى دائما، تجريبى غالبا، مادى أحيانا فهو لا يشاركنا بالتأكيد صورتنا عن أنفسنا المضمنه فى خطابنا الراهن، كما لا يجد نفسه معنيا بالبحث معنا أو دوننا فى خطابنا الأصلى النقى، ومن ثم لا يجد خطابنا المعاصر منه تصديقا لأن الحاضر المعيش يكذبه، ولأن خطابنا الأصلى النصى / المثالى / المقدس فى نظره ليس سوى يوتوبيا إذا ما ظلت هكذا محلقة فى فضاء الزمن موصوله بسحر الماضى لم تتنزل الى الأرض ولم تتجسد فى الواقع المعيش.

وإذا كان هذا هو حال الخطاب الثقافى عموما، فإن خطابنا الإعلامى تحديدا يعانى معضلة أخرى تتعلق بإتجاهه إلى الداخل أى الى داخل هذه المجتمعات العربية نفسها ليصير سجالا بين تياراتها الفكرية، والسياسية، وجماعاتها الحزبية أو المتحزبة ما يثير سلبيتين رئيسيتين، فمن ناحية لا يتحقق تكامل الجهد المطلوب ومن ثم يبقى تأثيره على العقل الغربى فى حدود الجهد المفرد. ومن ناحية أخرى يزيد من الشقاق السياسى العربى لأن الخطاب الإعلامى إذ يتوجه إلى الداخل فإن القائمين عليه ينطلقون من انتماءاتهم، ويسعون إلى كسب ود جماهيرهم أو حتى تملقهم أحيانا داخل هذا الوطن أو ذاك ما يؤدى إلى تشطير الخطاب وينحو به منحى تصادميا بين أجزاءه ومكوناته مثيرا لتناقضاته التى ينشغل بها الجمهور العربى على حساب إنشغاله بالقضية الأم التى يطرحها ومن ثم فإن الخطاب الإعلامى العربى الذى يرجى له التأثير فى الخارج يأتى، ويا للمفارقة، مثيرا للشقاق والصراع فى الداخل نفسه.

**وثالث هذه المرتكزات :**

هو الإطار السياسى الذى يجسد ويحتوى الإلهام / الأساس الفلسفى ويصوغه فى أبنية وقنوات دبلوماسية ومرجعيات قانونية يتم التفاعل والتفاوض من خلالها، وهو الإطار الذى تمثل طيلة التسعينات فى صيغة مدريد التى أنشأت مسارين أساسيين للمفاوضات العربية – الإسرائيلية حول السلام وهى الصيغة التى أدت إلى انفراد إسرائيل بكل طرف عربى على حدة ابتداء ثم قادت إلى اتفاق أوسلوا الذى حيد المرجعية القانونية الدولية وخلق مرجعية الأمر الواقع السياسية مكرسا للإتفاقات الجزئية، ومقننا لمنطق القوة الإسرائيلى والضعف الفلسطينى بعد عزل الفلسطينيين عن قاعدة قوتهم الرئيسية المتمثلة فى الكتلة العربية وموارد قوتها اللينة فى النهاية.

وبوصول المسار الفلسطينى – الإسرائيلى إلى هذه الدرجة من التعقيد والجمود والتى فجرت انتفاضة الأقصى، فإن الإطار الذى انتجها قد دخل فى طور التقادم ولم يعد صالحا للعمل وأصبح من ثم فى حاجة إلى تعديلات رئيسية وجوهرية فى اتجاهين أساسيين:

**الأول:** هو توحيد الجبهة الفلسطينية على نغمة متجانسة، وإيقاع مشترك دونما إلغاء لتنوعها الخلاق، إذ ثمة حاجة لدى الفلسطينيين لمن يتفاوض على السلام، وأيضا لمن يفجر الانتفاضة عندما تتعثر المفاوضات، ومن يقوم بالعمليات الانتحارية فى مواجهة غرور القوة وآلة الحرب الإسرائيلية. إذن فثمة حاجة للسلطة الوطنية، وكذلك لمجاهدى فتح وحركة حماس، وجماعة الجهاد الإسلامى، ولكننا بحاجة أكبر إلى التنسيق بين هذه الأدوار لتتكامل فى أداء رسالتها وتحقيق هدفها فى اللحظات الصعبة وأيام الخطر التى لا شك أتية والتى لا تتحمل قط أية منازعات داخلية أو انقسامات وطنية، وخاصة بعد رحيل الرئيس عرفات، قد تؤدى إلى حرب

أهلية لن تقلل فقط من فاعلية الإنتفاضة وإنما ستهز أيضا شرعيتها، وتنزع عنها قداستها.

وظنى أن الحاجة إلى لم الشمل الفسطينى أكبر وأهم بكثير من الحاجة إلى صيغة أوسلو التى مزقت هذا الشمل، ولذا فالتضحية بها صارت مطلوبة، إن لم تكن واجبة، فى سبيل لم الشمل الفلسطينى. إذ تكشف خبرات التحرر الوطنى فى القرن العشرين أن أيا من حركاتها لم يفشل على نحو مطلق فى تحقيق أهدافه الرئيسية، فإذا لم يكن نجاحه مطلقا فى انجازها على نحو ما حدث فى الجزائر وفيتنام مثلا فإنه كان قادرا على تحقيق نجاح جزئى كما حدث فى البوسنة طالما أبدت هذه الحركات تماسكا داخليا حقيقيا، وروح نضالية عالية على نحو يكسب قضيتها المشروعية، ويكسبها نفسها احترام العالم وتعاطفه ويفت على النقيص فى عضد الشرعية الأخلاقية للخصم رغم تفوقه الإستيراتيجى الحاسم - غالبا - ويجبره تدريجيا على التسليم فى النهاية بالحق العادل لحركة التحرر الوطنى.

وتشى هذه الخبرة أيضا، وعلى النقيض، بأن كل حركة تحرر انقسمت على نفسها وتصارعت أطرافها فشلت فى انجاز أهدافها كليا، بل أن انقسامها حتى بعد انجاز هدف التحرر إنما وقف عائقا أمام بلوغ الغايات النهائية لهذا التحرر على صعيد البناء الداخلى والتحديث والتقدم ولكم يثير الدهشة مثلا تلك الحالة الأفغانية بين مشهدين، أولهما جليل جدا ضد الغزو السوفيتى وقد كلل بالانتصار رغم فارق القوة وغياب التكافؤ وبرغم أى مبررات يمكن سوقها بخصوص الدور الأمريكى. وثانيهما أنانى تماما بالمعنى الأخلاقى والسياسى معا سادة الإقتتال بين شركاء المشهد الجليل الأول أنفسهم حول حكم بلدهم المهلهل فإذا بالقضية تفقد قداستها، وغايات التحرر تغيب عنها، ونذر الركود تهب على جميع الفرقاء لتضعهم أخيرا فى قبضة أكثر شراسة من تلك التى تحرروا منها.

ولا شك أن حركة التحرر الوطنى الفلسطينى اليوم تواجه، وبعد خمسة عقود تقريبا من ذروة الموجه التحررية، وضعا صعبا يعوقها عن انجاز ما حققته مثيلاتها من انجازات وهو ما يرجع أولا لغياب قوة الاسناد الدولى "القطبى" التى توفر الدعم المادى بالمال والسلاح على الأرض، والدعم المعنوى والدبلوماسى فى أروقة صناعة الرأى العام، والقرار السياسى الدولى لتحقيق نوع من التوازن النسبى وذلك بانهيار الاتحاد السوفيتى وكتلته الإشتراكية وعجز الفاعلين الدوليين الكبار الآخرين عن احتلال موقعة إما لغياب الدافع الإيديولوجى المكرس والمعبر لنمط مختلف من الحياة، وأما لغياب الإرادة السياسية أو كليهما. ويرجع ثانيا لغياب المجال الحيوى فى الجوار الجغرافى والذى يمكن لجماعات المقاومة استخدامه سواء للتدريب ورسم الخطط والتزود بالسلاح قبل القيام بعملياتها، أو كملاذ آمن يمكن الفرار إليه بعدها وعلى النحو الذى يقلل من خسائرها البشرية اليومية ويمكنها من الإقتراب من حافة التوازن، وهى مفارقة تبدو مثيرة إذ فى الوقت الذى تبدو فيه الجغرافيا العربية محيطة تماما بإسرائيل، فإنها تبدو، اللهم سوى الثغرة اللبنانية عند مزارع شبعا ودعم حزب الله المباشر، عاجزة عن القيام بهذا الدور لأسباب مختلفة.

وبرغم هذا الوضع السيئ الذى تواجهه الحركة الوطنية الفلسطينية اليوم يمكن القول بأنها لم تواجه الأسوأ بعد رغم كل مذابح شارون وجرائم الحرب الإسرائيلية، فهذا الأسوأ هو فقدان الجبهة الداخلية الفلسطينية لتماسكها وانفراط عقدها ليعدو كل طرف فيها وليس شارون أو العسكرية الإسرائيلية هو الهدف المعتبر للآخر إذ يبقى هذا التماسك شرطا حاسما لإبقائها فى حيز شرعية حركات التحرر الوطنى، وهو ما نأمل فى استمراره مستندين فى ذلك إلى حكمة هذه الأطراف وخبراتها النضالية المديدة التى راكمتها عبر نصف القرن من الصراع استطاعت خلاله أن تحفظ توازنها رغم تعددها وتعاقبها واختلافها فى أحيان كثيرة ماضية.

غير أن الأمل فى تجنب المصير المظلم للتفرق يجب أن يرتبط بالعمل الدؤوب ضده فى هذه اللحظة التى تبدو فيها نذر الصدام محلقة فى الأفق بين منهجين أساسيين للنضال الفلسطينى وهما منهج المقاومة المسلحة من جانب، والتفاوض السياسى من جانب آخر. وإذ تلوح نذر الصدام على مستوى منهج النضال الوطنى فإنها تطرح نفسها مباشرة على مستوى مطلب إصلاح السلطة الفلسطينية ليكون فى خدمة النضال الفلسطينى؟ وهو ما يتطلب شرطين، أولهما هو إرساء أطراف وفصائل هذا النضال الوطنى المتعددين على أرضية المجتمع الفلسطينى نفسه إذ هو صاحب الحق الشرعى والإلهام الأخلاقى فى توجيهها. وثانيهما هو التوفيق بين منهجى المقاومة المسلحة والتفاوض السياسى على النحو الذى يبقى بل يزيد مستوى التماسك الداخلى فى الجبهة الفلسطينية ويزيد من فعاليتها فى مواجهة إسرائيل بدلا من أن تكون حصان طروادة لحركة تحررهم الوطنى.

ولعل ما تعلنه حماس مثلا ويبقى أمرا مشروعا هو أنها لا يمكن أن تستمر كحركة مقاومة مسلحة فعالة تبذل الدماء فى لحظات التأزم السياسى والبطش الإسرائيلى، ثم تستحيل رهنا بإشارة السلطة الوطنية إلى وقف هذه المقاومة عندما تتخذ قرارا بذلك مع مجرد الانفراج السياسى لأن ذلك إنما يتطلب مثالية سياسية مبالغ فيها من ناحية، وتكتنفه صعوبات عملية تتعلق بطبيعة تركيبتها الداخلية من ناحية أخرى، وعلى منوالها تأتى بلا شك حركات المقاومة الوطنية المسلحة الأخرى. ولذلك فلابد من استباق أى تحولات درامية محتملة بانجاز اصلاح سياسى قد تتعدد أشكاله ولكن يبقى أيسرها هو صيغة حكومة وحدة وطنية تضمن تمثيلا سياسيا شاملا لتيارات المجتمع الفلسطينى وفصائل المقاومة بأوزان نسبية مختلفة يتم الاتفاق حولها وتتناسب مع أحجامها وأدوارها النضالية فى النهاية، حيث تتيح هذه الصيغة التمثيلية الموسعة السيطرة المتزايدة على موارد العنف الجهادى المسلح ووضعه فى خدمة القرار السياسى الفلسطينى على

نحو يحقق له إدارة فعاله ومرنه قادرة على الاستجابة الذكيـــة والســـريعة للتغيرات فى الموقف الإسرائيلى المراوغ بين نزوعات الســـلام وجموحـــات العنف على نحو لا يضمن فقط تجنب الإقتتال الفسطينى – الفلسطينى ومـــا يثيره من إهدار مطلق للدماء الفلسطينية، وإنما يتجاوز ذلك إلـــى ترشـــيد معدلات سفك هذه الدماء فى المواجهة مع اسرائيل بالتوفيق بين منـــهجى المقاومة المسلحة، والتفاوض السياسى فى النضـــال الفلســـطينى لتلبيـــة متطلبات المرحلة المقاومة فى الصراع وهو ما يمكن تحقيقه بإرساء هـــذا النضال على أرضية المقاومـــة المدنيـــة ووســـائلها عـــبر التظـــاهرات والاحتجاجات والاعتصامات وغيرها من وسائل الكفاح السلمى المعروفـــة مع الاحتفاظ بحق استخدام المقاومة المسلحة والعمليات الاستشهادية فـــى اللحظات الاستثنائية على منوال الرد الحاسم على عنف إسرائيلى واضـــح أو ضد أى نشاط استيطانى جديد، أو فى اللحظات التحويلية فى الصـــراع عندما تبدو المقاومة المسلحة ضرورية كأداة ضمن إســـتراتيجية عربيـــة أوسع، أو حتى عندما تلوح إمكانية هذه المقاومة فى التأثير الحقيقى فـــى مسارات الصراع ارتباطا بأحداث إقليميـــة عربيـــة أو دوليـــة تجعلـــها ضرورة. ذلك أن كثرة الدم المسفوك تتطلب استراتيجية خاصة لأنها تعنى رغبة فى تفجير موقف عاصف يطرح مطلبه السياســـى بشـــكل حاســـم وسريع على اللحظة التاريخية نفسها ليكون التوقف إما بعـــد انجـــازه، أو حتى بعد الفشل فيه، ومن ثم فإن كثافة سفك الدماء العالية تتناســـب مـــع هدف الحسم العسكرى لنزاع ما يفترض أنه لن يطول كثـــيرا، وأن هـــذه الدماء، وحدها، حال سفكها لديها القدرة الفعلية أو المحتملة بأقل تقديـــر، على انجازه وهو ما لا يتوافر فى الحالة الفلسطينية الآن التى يغيب عنـــها تصور الحسم العسكرى لصالح هدف المناورة السياسية الهادفـــة لابقـــاء القضية حية، ولكسر التصور الأمنى لشارون أو تغيير المزاج السياســـى الإسرائيلى، أو حشد الرأى العام الدولى أو اســـتدعاء الـــدور العربـــى، وجميعها لا ترقى، كأهداف، لمستوى الحسم المسلح، ولذا فـــهى تتطلـــب

البحث عن استراتيجيات بديلة تضمن تحقيقها ولكن بكثافة دماء أقل كثيرا يمكن تحملها على المدى البعيد فى صراع يفترض أنه سوف يطول حيث السلام العادل يبقى بعيدا، والحسم العسكرى الفلسطينى يبدو مستحيلا.

**والإتجاه الثانى:** هو إعادة توحيد مسارات التفاوض العربية لتعود من جديد إلى مسار عام وحيد مترابط وإن تنوعت قضاياه، ولتعود معها المعادلة الجوهرية للصراع والتى صاغته تاريخيا باعتباره صراعا عربيا – إسرائيليا وبالأحرى صراع القومية العربية مع العقيدة الصهيونية ربيبة الاستعمار الاستيطانى. ذلك أن الخروج على هذه المعادلة التاريخية لم يكن فى الحقيقة من متطلبات السلام الذى بدأ العرب التفاوض حوله منذ العقد تقريبا، وإنما كان تلبية لنهم وغرائز الدولة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية وهما معا لا يطيقان التعامل مع العالم العربى كهوية قومية أو جماعة ثقافية، أو أمة عربية، ويسعيان دوما إلى تجاوز هذه الحقائق والنزوع إلى كل ما من شأنه التغطية عليها وإظهار كل ما هو نقيض لها.

ومن ثم فإن توحيد مسارات التفاوض العربى إنما يحقق أكثر من فائدة على أكثر من مستوى، فرمزيا يعيد الصراع إلى معادلته الأصلية وعمقه القومى العربى، وسياسيا يسهم فى إرساء المفاوض العربى على أى من هذه المسارات على أرضية الكتلة العربية وما تحوزه من موارد شاملة للقوة اللينة، وعمليا يمثل هذا التوحيد تجسيدا لحقيقة أن القضية الفلسطينية والقدس رمزا لها لا تزال قضيتها الشاغلة وأن المسئولية عنها لا تتجزأ بين الشعوب العربية.

**وأما رابع هذه المرتكزات:**

فيتعلق بما نسمية "إستيراتيجية الجهاد التاريخى الحضارى العربى" وهو أهم تلك المرتكزات ورأس رمحها ويرنو الى تحقيق المصالحة بين ديناميكية الفعل والتأثير العربى من ناحية، والأفق التاريخى لهذا الفعل من ناحية أخرى، كبديل لـ "استيراتيجية الجهاد الإستشهادى الفلسطينى" غير

القادر وحدة على حسم الصراع والمثير لإحباط الإنسانية العربية التى تعانى بشكل شبه يومى ولأكثر من نصف قرن من تنامى العذابات الفلسطينية، ومن اختناق فى وجودها ذاته لمجرد أن إسرائيل تمارس العدوان أو ترفض السلام وكأنه هذا السلام "وحدة" هو معنى وغاية ونهاية التاريخ العربى.

ففى ظل ذبول الرغبة الإسرائيلية فى السلام، والعجز العربى عن خوض خيار الحرب فإن الطريق الثالث الذى يتوسط الحرب والاستسلام لا يكون سوى الجهاد "العربى" التاريخى والحضارى فى أفق زمنى مفتوح لانجاز هدفين متكاملين، أولهما هو الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على جغرافيا سياسية حقيقية وممكنة إضافة إلى تحرير باقى الأراضى العربية المحتلة. وثانيهما يأتى كركن وإطار وركيزه للأول ويتمثل فى إعادة بناء الإنسانية العربية فى خضم الصراع حول السلام عبر ذلك النوع من الجهاد الذى يكفل إزدهار الإنسان ولا يعرضه للاكتئاب أو الإحباط الذى يعيشه الإنسان العربى اليوم وهو يحملق عاجزا فى الشاشات الفضائية ملتاعا لعذابات الإنسانية الفلسطينية. ونعتقد أن هذا النوع من الجهاد التاريخى ممكن النجاح فى ضوء معطيات ثلاثة أساسية؛

**المعطى الأول:** هو الطبيعة الديناميكية المفترضة له والتى تقوم على السعى الجاد إلى الهدف الكبير عبر انجاز العديد من الأهداف المرحلية الأصغر. وهى تنطلق من فهم أساسى هو أن كل فعل يؤدى إلى ازدهار الإنسان العربى خارج حدود الصراع مع إسرائيل سوف يؤدى إلى زيادة قدرته على التأثير داخله، وهو الازدهار الذى يتحقق بإنجاز أهداف أساسية للوجود العربى كان قد تم إهدارها أو تأجيلها بفعل التكيف السلبى مع مقتضيات الصراع وبذريعة الضرورة الغالبة وآن الآوان لإعادة الإعتبار إليها لأنها وحدها قادرة على التأثير الناجع فيه ولو بعد حين وذلك من قبيل بناء حالة من الاعتماد الاقتصادى العربى المتبادل قدر

الممكن عبر السوق العربية المشتركة أو غيرها من الآليات الكفيلة بمرور الوقت على إقناع المواطن اليمنى – مثلا – بان كل ما يصيب الاقتصاد المصرى أو السعودى إنما يمثل خصما منه أو رصيدا له، وهو ما يكفى بدورة لبناء تحالفات سياسية قوية يحميها المواطن العربى الحر الذى يصير مقتنعا بأهمية، وضرورة بناء تضامنات استراتيجية تكفل وحدة القرار العسكرى العربى، كما تكفل سلاسة وضعه فى خدمة القضية الفلسطينية ولو أدى ذلك إلى تخفيض مستوى معيشته وعلى النحو الذى لا يمثل ضغطا على صانع القرار فى بلده.

ومنها أيضا، وهو الأهم، ضرورة التحول الديمقراطى بإقامة ملكيات وجمهوريات دستورية قادرة على استيعاب إرادة الإنسان العربى وتحويلها من مجرد ظاهرة "الحشد" الذى لا يستطيع سوى ممارسة الهبات العاطفية المكتئبة إلى فعل سياسى منظم يدرك أهدافه بقدر ما تتوافر قنواته. ولعل ما يثير هذه الضرورة ويوفر لها المشروعية هو ذلك الملمح الذى يتعلق ببروز دور الجماهير العربية فى الصراع ضد العدوانية الإسرائيلية إبان موجه القتل الجماعى والاجتياح والتدمير الإسرائيلى لأراضى وبناءات السلطة الفلسطينية، وأيضا ضد الهيمنة الأمريكية إبان الغزو الأمريكى للعراق وإحتلال بغداد، وما يتطلبه هذا الدور من شروط لإنجاز هدفه المباشر فى الصراع ضد اسرائيل والولايات المتحدة معا من ناحية، ولتدشينه هو نفسه فى بنية الثقافة السياسية العربية على طريق المصالحة التاريخية بين الشخصية العربية وظاهرة السياسة نفسها من ناحية أخرى.

ذلك أن الخروج الحاشد والنبيل للجماهير العربية فى هذه الأثناء إلى شوارع المدن العربية لتعلن عبر احتجاجاتها واعتصاماتها تنديدها بممارسات البلدين فى الأرض المحتلة والعراق يأتى بمثابة رسالة الى النظم العربية، وفحواه أن لهذا الجيل الذى بزغ دوره فى النضال ضد أعداء الأمة مطالبه الخاصة فى تسيير دفة هذه الأمة، وهو الأمر الذى

سوف يفرض واقعا مستقبليا ما إما فى اتجاه استيعاب هذا الجيل من الشباب ديمقراطيا فى السنوات العشر القادمة على النحو الذى يزيد من انفتاح المجتمعات العربية ويزيد من مرونتها السياسية وتفتح ثقافتها ومن ثم فاعليتها فى الصراع مع إسرائيل، ومع غيرها، وإما فى اتجاه نوع من العنف السياسى والاجتماعى المتزايد الذى يبدأ بالإحباط العربى العام إزاء تطورات سلبية محتملة فى الصراع مع إسرائيل، ويتدعم باقدار متفاوتة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المصاحبة لها فى بنية المجتمعات العربية نفسها تصل به إلى مستويات متباينة لديها جميعا.

والمهم هنا هو أن هذه الأهداف الحيوية للوجود العربى فى ذاته سوف تعمل عند إنجازها على التأثير فى التوازن الإستراتيجى بدعم الموقف العربى، وخلخلة الموقف الإسرائيلى على النحو الذى يسهم فى الوصول إلى السلام بقدر ما يتيح قدره متزايدة على خوض الحرب ولو بعد حين أما الركون إلى ضغوط اللحظة وإيقاف عجلة التاريخ بدعوى أن الفلسطينيين معرضون للإبادة والواجب إنقاذهم الآن وفور أو على أى نحو فسوف يرهن المستقبل العربى كله بإسرائيل، حيث أن رهن المستقبلى بالآنى طيله هذا الصراع لم يحل أبدا عقدة الآنى وإنما قمع المستقبلى واستهلك حدود زمنه، فإذا ما جاء الزمن المستقبلى كانت المفاجأة أن الآنى لا يزال معقدا وأن الفعل الذى كان ممكنا فى الزمن المتقادم صار مستحيلا فى الزمن التالى وربما غير كاف لأن الآخرين قد نموا وإزدادوا قوة الأمر الذى يفاقم من عقده الآنى ويحول دون العمل المستقبلى فى أن.

ولذا فلم يكن غريبا مثلا أن القضية الفلسطينية لم تتحرك قيد أنمله منذ قمة القاهرة ١٩٩٦م والتى عقدت فى مواجهة تشدد نتنياهو، وحتى الآن فى مواجهة دموية شارون بل أنها شهدت تدهورا ملحوظا حيث الأسئلة المطروحة لا تزال هى نفسها، بينما الشكوك والخلافات حولها تزداد عمقا

وحدة فى لحظة لا تزال تحكمها الضرورة العاجلة ولا تتوفر لها شروط الإنجاز بقدر توافر أدوات الخطابة الفضائية والمعارك الكلامية التى تعدو موردا هائلا لإحباط الإنسان العربى.

**وأما المعطى الثانى:** فهو الطبيعة الديناميكية المفترضة للنظام العالمى حيث أن الهيمنة الأمريكية عليه معرضة للتآكل، ولو بعد حين، بفعل التحولات البنائية البطيئة لتركيب القوة والثروة فى العالم والناجمة عن النمو الاقتصادى المتسارع للصين وشرق وجنوب شرق أسيا واستمرار بناء أنماط للتضامن والتحالف داخل جنوب شرق أسيا وبينها وبين الصين، وبين الأخيرة وروسيا ناهيك عن التحول البطئ ولكن العميق نحو الوحدة الأوربية والذى سيكسبها بأقدار مختلفة وزنا استيراتيجيا مؤثرا ومستقلا عن الولايات المتحدة وهو ما صار يدعو إليه نفر من المثقفين الأوربيين وخاصة الفرنسيين والألمان تحت وطأة الشعور بتزايد الغطرسة الأمريكية حتى فى مواجهة حلفائها الأوربيين بوهم القدرة على الحسم المنفرد لكافة قضايا وشئون العالم.

فعلى أساس هذا الفهم الديناميكى للنظام العالمى يجب أن تبنى الإستراتيجية العربية للصراع من أجل السلام متحررة من أسر التصورات الجامدة للعالم، ومتحلية بالطموح إلى التأثير فى بنيته وذلك عبر عملية لإعادة بناء التحالفات العربية مع الخارج الذى هو ليس أمريكا وحدها، وليس هو قوة ما يتم التعامل معها عبر أمريكا وبشروطها، ولكنه فضاء يسع كتل وقوى بازغة يمكن المناورة بجملة المصالح والموارد العربية معها لكى تضع قراراتها فى خدمة قضيتنا بدافع عملى واقعى وليس بدافع المجاملة لأصدقاء عرب شخصيين، أو الظهور بمظهر الوفاء لذكريات تفاهم سياسى مع العالم العربى تعود إلى زمن الحرب الباردة، أو حتى إرتداء لباس نزعات إنسانية ومثالية يمكن خلعها عند الاصطدام بالواقع.

وما يجعل هذا التأثير ممكنا ربما يتمثل فى ذلك "المنطق الإستثنائى" للتحالف الإسرائيلى – الأمريكى والذى يتم على أساسه توظيف الدور الأمريكى فى الصراع العربى – الإسرائيلى استنادا إلى نوع من الفهم المختزل أو التوظيف النفعى لعلاقة الثقافى بالإستراتيجى أو الدولى بالإقليمى. فقد نجحت اسرائيل دوما فى توظيف هاجس ثقافى فى خدمة أهداف إستراتيجية. هذا الهاجس هو مقولات العداء الإسلامى للغرب، والتى تثيرها قراءات للتاريخ الثقافى الزاخر بكل عوامل التقارب والتنافر معا تتحيز لعوامل التنافر أملا فى تحقيق الصدام الذى لا يمكن أن يكون هدفا نزيها لطرح ثقافى ولا يمكن فهمه إلا باعتباره طرحا غائيا لأهداف إستراتيجية على منوال طرح هانتنجتون الذى يلاحظ أنه شهد مثلما تشهد كل الأدبيات النظرية التى أثارت فكرة العداء بين الإسلام والغرب تأكيدا موازيا على فكرة "الجذر اليهومسيحى" للحضارة الغربية كثانى جذرين كلاسيكيين لها أولهما هو الإغريقى / الرومانى.

أى أن عملية إثارة التناقض بين الإسلام والمسيحية / الغرب قد ارتبطت دوما بعملية مقابلة وهى تأكيد التلازم والتكامل بين اليهودية والمسيحية على المستوى الثقافى الأمر الذى يشير إلى عملية "غائية" مقصودة ذات أهداف إستراتيجية واضحة يشى بها على نحو مباشر وعملى تلك المصلحة الإسرائيلية المؤكدة فى استئناف عمل فكرة الاستقطاب بين قوتين لابد وأن تكون إحداهما معادية للغرب بقدر معاداتها لإسرائيل حتى يبقى الغرب قوة إسناد لإسرائيل ويبقى الصراع العربى – الإسرائيلى محكوما بمنطق "استثنائى" خارج عنه سواء كان هذا المنطق إستراتيجيا مثلما كانت الحال زمن الحرب الباردة، متمثلا فى القطبية الثنائية وهيمنتها على التفاعلات الدولية والإقليمية، أو كان "دعائيا" تجرى صناعته الآن من هواجس العداء أو خبرات التناقض التاريخى، لا الحتمى، بين الإسلام والغرب.

وتبدو الحاجة الإسرائيلية الشديدة إلى هذا المنطق "الاستثنائى" عند النظر إلى حقيقة أساسية، وهى أن العالم العربى أقرب موقعا إلى المنظومة الإستراتيجية الأمريكية من إسرائيل التى بدت فى أكثر من انعطافه إستراتيجية عبئا على الولايات المتحدة مثلما كان الأمر إبان عاصفة الصحراء، وكما هو متصور أن يستمر عند سيادة حالة من الاستقرار فى العالم تغرى الفاعلين فيه بمحاولة ترتيب أوراق المستقبل بترسيخ نوع من السلام العالمى يتطلب إخلاء العالم من السلاح النووى الذى ترفض إسرائيل التخلى عنه أو تقود إلى محاولة حل الصراعات القائمة والموروثة على أسس الشرعية الدولية. فهنا تثور لدى إسرائيل خشية حقيقية من خضوع صراعها مع العرب إلى منطقه الذاتى / الطبيعى لأن هذا المنطق سوف يقودها إلى الصدام ليس فقط مع الشرعية القانونية وإنما أيضا مع القوة الإستراتيجية العظمى "الولايات المتحدة" على نحو يضطرها إما للاعتراف بالحق العربى، أو تحمل تبعات الصدام مع أمريكا وكلاهما أمر من الآخر من وجهة النظر الإسرائيلية. وهو الإختيار الذى يتوجب على العالم العربى ان يدفع باتجاهه، وان يفرضه على اسرائيل عبر الأدوات السياسية والإعلامية القادرة على التأثير فى العقل الأمريكى ولو بشكل تدريجى.

وأخيرا .. نتصور أن نجاح هذه الاستراتيجية سوف يبقى رهنا بقدرة العرب، على إحداث تغير ملموس فى الذهنية الإدراكية لدى إسرائيل والولايات المتحدة لحدود قدرتنا على التحرك فى مسار آخر خارج عملية التسوية حتى لا يبدو العالم العربى كأمة "محشورة" فى نفق إسرائيل الضيق. ولا شك أن البعض قد يرى فى هذا التصور مثاليات يشوبها تفاؤل حول أبعاد هذه التوجهات وعمقها، مبررا رؤيته بضغوط الأمر الواقع، غير أن الواقع التاريخى، وليس السياسى المباشر، ناهيك عن التاريخ نفسه يقوم ويتحرك على أساس من إلهام هذه الرؤى المتفائلة التى تتصور العالم فتخلقه لا فقط تراه لتعيشه، إذ ثمة دور عربى ممكن فى

إنماء هذه التوجهات وليس فقط الاستفادة منها، كما أن عمل "ديناميكية الأهداف المتصاعدة" يؤدى بالضرورة إلى تعاظم النجاحات الصغرى بتأثير إيجابى مزدوج يبث الهمة فى الروح العربية وينزعها من خصومها فتندفع إلى أهداف أكبر، تربك التصور الإسرائيلى عن حدود تحرك، وقدرة العرب تدريجيا وتدفعه إلى قبول سقف أعلى لمطالبهم، ثم التعامل الإيجابى معها، وهو ما يخلق بمرور الزمن وتراكم الأحداث وتوالى المواقف "حساسية عربية جديدة" مرنة ومنفتحة وتعددية فى رؤية التاريخ وإدراك العالم تزيد من القدرة العربية على التكيف الخلاق مع موجاتهما وتحولاتهما ليس فى الصراع العربى الإسرائيلى وحده ولكن فى مجمل الفضاءات التاريخية والنطاقات الإستراتيجية المحيطة بالوجود والمصير العربيين.

## خاتمة

# تحدى الصهيونية...
# ومستقبل السياسة الثقافية العربية!

مثل المشروع الصهيوني للثقافة السياسية العربية، طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، تحديا كبيرا استحال عائقا - بفعل تكيفها السلبي مع متطلباته ــ أمام تطورها وتحررها، وهو ما يرجع لأكثر من دافع، أهمها اثنين رئيسيين:

**أولهما:** نفسي، إذ كان نجاح المشروع الصهيوني في فرض دولته على أنقاض الوجود الفلسطيني الحقيقي، وضد مزاعم الصهيونية عن الشعب الذي بلا أرض، والأرض التي بلا شعب، وعلى أطلال الجيوش العربية المهزومة آنذاك، إيذانا بتفجير نوع من الهزيمة النفسية لدي النخب والحكومات وربما الشعوب العربية، التي طالما شعرت جميعا بأن مشروعاتها السياسية التي كانت لاتزال تقليدية باتت مهزومة، أما المشروع الصهيوني الحداثي الذي انتقل بالروح الغربية الحديثة وبوسائلها العلمية والعملية والمادية الى قلب المجتمعات العربية، ليضغط عليها من قريب ويفجرها من داخلها بعد أن كانت ــ أي هذه الروح ــ قد أحاطت بها وحاولت بتر أطرافها لأكثر من القرن ونصف القرن، وهو الشعور الذي نما وترسخ بفعل الانتصارات العسكرية المتوالية لإسرائيل والتي لم يقطعها سوي استثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ م.

**وثانيهما:** سياسي، يتمثل في الاستجابة السلبية لدي المجتمعات والنخب العربية خاصة تلك المحيطة بإسرائيل والمنشغلة بالصراع معها، علي صعيد عملية بناء الدولة الوطنية بعد رحيل الاستعمار، أو في

سياق النضال ضده إذ مالت هذه المجتمعات جميعها تقريبا الي أنماط شتي من العسكرة المختلطة بتجليات يسارية وقومية في الأغلب، مورست كلها علي أرضية ثقافة مدنية هشة ومستوي متدن من العلم والتكنولوجيا، ومن أنماط التنظيم الاجتماعي والقانوني وبناء المؤسسات، أسهم في ترسيخ تقليدية المجتمعات العربية وانغلاقها بدرجات متفاوتة، حتي تلك التي كانت قد رفعت إيديولوجيات القومية العربية بكل جاذبيتها وتقدميتها، إذ تم تأجيل كثير من أهداف التنمية الاقتصادية، وكل متطلبات التحديث العلمي والاجتماعي والقانوني، ناهيك عن شروط التحول الديمقراطي بذريعة المواجهة مع إسرائيل وتحت ضغوط اللحظة التاريخية الممتدة التي جسدها شعار لا صوت يعلو علي صوت المعركة.

إن الدافعين معا، النفسي والسياسي، كانا من الأسباب الرئيسية في الوصول بالصراع الي معطياته الراهنة، لأنهما كرسا لنمط من الأحادية في التعامل معه كرس بدوره، ليس فقط لما يبدو وكأنه هزيمة داخلية نسبية في الصراع نفسه، وإنما أيضا لإعاقة المجتمعات العربية عن تلبية متطلبات التحديث، ومن ثم هزيمتها المطلقة خارج الصراع وهي الهزيمة الأكبر التي تعيد وبشكل دوري انتاج الهزيمة الداخلية كل عقد تقريبا، سواء كانت عسكرية علي منوال ما تكرر كثيرا عندما ارتبطت الأحادية بالخيار المسلح الأبدي، الذي افترض في الصراع كونه وجوديا، ومن ثم مباراة صفرية بين طرفيه لا تنتهي إلا بالهزيمة المطلقة أو النصر الحاسم، وسواء كانت سياسية مثلما هو مشهود منذ بداية التسعينيات وحتي الآن، عندما التبست الأحادية بخيار المهادنة الذي طرح هو الآخر أبديا في مقولة السلام خيار استراتيجي وحيد، وهو الخيار الذي افترض في الصراع كونه نفسيا بالأساس، ومن ثم يمكن حله بمجرد اقناع الطرف الآخر بأن السلام هو مطلبنا الحقيقي بل مطلبنا الوحيد.

فإذا كانت العسكرة وايقاف عجلة التحديث/ الجهاد التاريخي الحضـــاري بقصد التفرغ للمواجهة صدقا كان ذلك أم مزايدة، قد قاد العالم العربي الي هذا الموقف، فإن السؤال المشروع هو: ماذا لو أعادت المجتمعات/ الدول العربية الاعتبار الي هدف التحديث، وبالأخص الديمقراطية؟

وما يثير هذا السؤال ويوفر له المشروعية هو ذلك الملمح الـــذي يتعلـــق ببروز دور الجماهير العربية فى مواجهة التحـــدي الإســـرائيلي، والـــذى يتطلب قدرا من الحرية السياسية ليتمكن من الاستمرار والانجاز معا، لأنه سوف يدفع في خضم ممارساته الي تسييس متزايد للجمـــاهير العربيـــة، يجذبها الي حقل مهجور نسبيا في التاريخ العربـــي وهـــو حقـــل العمـــل السياسي، بما أنه عمل واختيار ودور وليس قدرا وحتما وخضوعا، وذلـك علي نحو قد يسهم في تكسير النموذج التاريخي الموروث والذي مـــازال حاكما للجغرافيا العربية، والقائم علي السلطة الرعوية القائمة بدورها علي عقد اجتماعي بدائي يحرم المجتمع العربي من ممارسة السياســـة طالمـــا توفر له الأمن.

ولاشك أيضا أن حرمان الجماهير العربية من هذا القـــدر المـــتزايد مـــن الديمقراطية، سوف يثير تقلصات عدة في مجتمعاتـــها، أهمـــها العنـــف السياسي علي منوال ما شهدته مصر ودول شمال إفريقيـــا واليمـــن بعـــد الغزو العراقي للكويت، والتحالف الدولي ضد العراق والذي كان قـــد أدي الي تدشين مؤقت لاستثنائية الموقف ربما، علي نحو ما شـــهدته وتشـــهده دول/ أمم عديدة من تحولات ديمقراطية، أو نكوصات سياسية، وعمومـــا من مراجعات ضرورية أعقاب الثورات الكبري في حياتها علي منـــوال ثورات الشباب، والثورات الثقافية، والانتصـــارات العســـكرية أو حتـــي الهزائم وغيرها من الحوادث الكبري التي تطلق قوي حيـــة جديـــدة فـــي المجتمعات، تزيد من عافيتها اذا ما توافرت لها القوالب والأبنيـــة التـــي تستوعبها وتزيد من تناقضاتها اذا ما غابت هـــذه القوالـــب والأبنيـــة، إن

التحدي الإسرائيلي خصوصا قد أفرز بالفعل، كما أن تحدي التحديث سوف يفرز في مجتمعاتنا العربية مثل هذه القوي الحية، مما يفرض علي نخبها الحاكمة والمثقفة من الآن وفورا والي زمن قادم، وفي أفق تاريخي مفتوح أن تؤاخي بين الحلم بالوحدة القومية والوعد بالديمقراطية السياسية كغايتين أساسيتين للوجود العربي.

# الهوامش

١ــ د. ابراهيم البحراوى، الأدب الصهيونى بيـــن حربـــى ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مكتبة سعيد رفعت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، ص٢٦.

٢ــ د. ابراهيم البحراوى، الأدب الصهيونى بيـــن حربـــى ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص٢٦.

٣ ــ د. ابراهيم البحراوى، الأدب الصهيونى بين حربـــــى ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص٢٧.

٤ ــ إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود، ترجمة حســن خضر، سينا للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ص١٢٣.

٥ ــ إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود، مرجع ســابق، ص١٢٤.

٦ــ د. ابراهيم البحراوى، الأدب الصهيونى بين حربـــــى ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص١٥.

٧ ــ د. ابراهيم البحراوى، الأدب الصهيونى بين حربـــــى ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص١٤.

٨ ــ د. ابراهيم البحراوى، الأدب الصهيونى بين حربـــــى ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص١٤.

٩ــ د. ابراهيم البحراوى، الأدب الصهيونى بيـــن حربـــى ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص١٥.

١٠ ــ اسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود، مرجع سابق. ص١٢٧.

١١ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصوليـــة فـــى اليهوديـــة والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص ٥٠٤.

١٢ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص٥٠٣.

١٣ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص ٥٠٤ ــ ٥٠٥.

١٤ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص٥٠٦.

١٥ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص ٥١٧.

١٦ــ ديبورا ج. جيرنر، وفيليب أ. شروت فى: ديبورا ج. جيرنر، محرر، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم، ترجمة احمد عبد الحميد احمد، مراجعة د. رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة ضمن سلسلة المشروع القومى للترجمة، عدد ٥٠٦، الطبعة الأولى،٢٠٠٣م، ص ٢٠٣ ــ ٢٠٤.

١٧ــ راجع: د. عبد المنعم سعيد، صفحة قضايا استيراتيجية، بجريدة الأهرام، الإثنين ٢٠ مايو ٢٠٠٢م.

١٨ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص ٥١٢.

١٩ ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص ٥١٤.

٢٠ ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص ٥١٥.

٢١ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص ٥١٥.

٢٢ ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص ٥١٦.

٢٣ ــ كارين أرمسترونج، معارك فى سبيل الإله، الأصولية فى اليهودية والمسيحية والإسلام، مرجع سابق، ص٥١٣.

٢٤ــ روجيه جارودى، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الغد العربى، القاهرة ١٩٩٦م، المقدمة.

٢٥ ــ روجيه جارودى، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، المرجع نفسه، المقدمة.

٢٦ ــ إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود، مرجع سابق، ص١١٩.

٢٧ ــ إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود، مرجع سابق. ص١٢٥.